# دفاعات نور الدين الجامي عن ابن الحاجب في شرحه على الكافية


إعـــداد

د/ نواف جزاء الشدادي الحارثي

أستاذ مشارك بقسم اللغويات كلية اللغة العربية

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

المملكة العربية السعودية

## المقدمـــــــة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أفصح من نطق بالضاد من العالمين وعلى آله وصحبه أهل اللسان العربي المبين، وبعد :

فإن علماءنا السابقين بذلوا الغالي والنفيس في الحفاظ على لغة القرآن الكريم فمن مؤلِّفٍ لتأليف مختصر، ومن شارحٍ للمتون ومن كاتبٍ حواشيَ على هذه الشروح أو معلقٍ عليها أو مهذِّبٍ لها.

ومن العلماء المبرِّزين في القرن السابع الهجري العلامة أبو عمرو بن الحاجب، فهو من كبار علماء اللغة المجتهدين، ألف مصنَّفات عدّة في النحو والتصريف والعروض وكتب شروحًا لمؤلفات أخرى.

ومن أهم كتبه الكافية في النحو، وهي على اسمها كافية، إذ اشتملت على غالب المسائل النحوية بأسلوب سهل ميسّر، لذلك عُني بها العلماء شرحًا وتعليقاً فقد شرحها علماء كثيرون، وبخاصة علماء المشرق الإسلامي.

وقد تجاوزت شروحها خمسين شرحًا، ومن أهمّ هذه الشروح شرح العلامة الرضيّ، وشرح نور الدين الجامي المسمّى (الفوائد الضيائية).

والعَلَامة البارزة في هذا الشرح هو دفاعه عن المؤلف (ابن الحاجب) وردّ اعتراضات الشارحين للكافية، وقد كثرت دفاعات الجامي عن ابن الحاجب وشملت غالب أبواب الكافية وتنوعت أساليبه في الردّ على المعترضين.

لذلك أحببت أن أقوم بجمع هذه الأجوبة والدفاعات عن ابن الحاجب وأبيِّن أسلوب الجامي في هذه الدفاعات، ومدى مناسبة كلّ جوابٍ منها عن الاعتراض الوارد عليه.

فكان عنوان البحث: دفاعات نور الدين الجامي عن ابن الحاجب في شرحه على الكافية.

تمهيـــــــد : ابن الحاجب والجامي، وفيه مبحثان

المبحث الأول : ابن الحاجب والجامي حياتهما وآثارهما. وفيه مطلبان :

المطلب الأول : ابن الحاجب حياته وآثاره بإيجاز .

المطلب الثاني : نور الدين الجامي حياته وآثاره بإيجاز .

المبحث الثاني : الكافية وشرحها للجامي، وفيه مطلبان :

المطلب الأول : الكافية وشروحها .

المطلب الثاني : شرح الجامي وقيمته العلمية .

## المبحث الأول : ابن الحاجب والجامي حياتهما وآثارهما. وفيه مطلبان :

### المطلب الأول : ابن الحاجب حياته وآثاره بإيجاز

**أولاً: نسبه وحياته :**

هو أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكردي الدَّويني، جمال الدين ابن الحاجب عزّ الدين الصلاحي[١]

ولد سنة سبعين وخمسمائة (٥٧٠هـ) من الهجرة، بمدينة (إسنَى) بصعيد مصر، وانتقل به أبوه إلى القاهرة، وهو صغير، فحفظ القرآن الكريم، واشتغل بالفقه على مذهب الإمام مالك، ثم تعلَّم العربية والقراءات [٢].

وكانت له رحلات إلى دمشق، ثم تصدر للتدريس في المدرسة الفاضلية، ثم درّس بجامع دمشق في زاوية المالكية .

وقد أكَبّ الخلق على الاشتغال عليه، والتزم لهم الدروس، وتبحَّر في العلوم[٣].

ورحل إلى الكرك، مدرِّسًا لصاحبها الملك الناصر، ثم أمره صاحب دمشق بالخروج منها، فغادرها إلى القاهرة واستقرّ فيها، ثم غادر القاهرة في آخر حياته، وأقام في الإسكندرية، وتوفي بها سنة ست وأربعين وستمائة (٦٤٦هـ) من الهجرة[٤] .

**ثانياً: ثقافته :**

تعلّم ابن الحاجب على مشاهير العلماء في عصره،واشتغل بالعلوم، وكان بارعًا في العلوم الأصولية محقِّقًا في علوم العربية، وكان من أبرز مشايخه الشاطبي (٥٩٠هـ) صاحب حرز الأماني، والبوصيري (٥٩٨هـ) وأبو

الفضل الغزنوي(٥٩٩ هـ) وأبو الجود اللخميّ (٦٠٥هـ) وأبو الحسن الأبياري(٦١٨هـ)[٥] .

وتلمذ على ابن الحاجب عدد من علماء عصره، منهم الملك الناصر داود بن الملك المعظَّم، وزين الدين بن العماد[٦] وجمال الدين بن مالك النحوي المشهور، على ما نقله تاج الدين التبريزي في آخر شرحه على الكافية[٧] وابن الزملكاني[٨] والنصيبي[٩] .

**ثالثاً: آثاره :**

ترك ابن الحاجب مؤلفات عدّة في الأصول والعربية والفقه والعروض واللغة، وأهمها ما يلي :

١- الأمالي النحوية، وهو مطبوع [١٠] .
٢- الإيضاح في شرح المفصل. وهو مطبوع [١١]
٣- جامع الأمهات في الفقه المالكي وهو مخطوط [١٢].
٤- رسالة في العَشْر، أي في العدد (عشرة) وهو مخطوط [١٣]
٥- الشافية في الصرف، وهو مطبوع [١٤] .
٦- شرح الشافية، وهو مخطوط [١٥]
٧- شرح الكافية، وهو مطبوع [١٦]
٨- شرح الوافية، والوافية نظم الكافية، وهو مطبوع [١٧]
٩- القصيدة الموشحة بالأسماء المؤنثة، مطبوع [١٨]
١٠- الكافية في النحو، وهو مطبوع [١٩]
١١- مختصر المنتهى، مطبوع [٢٠]
١٢- المقصد الجليل في علم الخليل، قصيدة في العروض، مطبوع. [٢١]
١٣- منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل، من كتب أصول الفقه المعتمدة، مطبوع [٢٢]

## المطلب الثاني : نور الدين الجامي – حياته وآثاره بإيجاز

### أولاً/ نسبه وحياته:

هو عبد الرحمن بن أحمد بن محمد، نور الدين الجامي[٢٣] نسبةً إلى (جام) ولاية بخراسان، ولد بها سنة (٨١٧ هـ) وهو عربي الأصل، ينتهي نسبه إلى الإمام محمد بن الحسن الشيباني، تلميذ الإمام أبي حنيفة.

توفي الجامي سنة (٨٩٨هـ) في مدينة هراة[٢٤] .

### ثانيًا/ ثقافته وشيوخه وتلاميذه:

نشأ نور الدين الجامي في بيت علم، فأبوه نظام الدين أحمد بن محمد الدشتي من المجتهدين في المذهب الحنفي، ومن علماء العربية[٢٥]، وقد انتقل مع أبيه إلى هراةَ – وهو صغير– فأدخله في المدرسة النظامية، فأخذ عن شيوخها، منهم الشيخ جُنيد الأصولي المتَبحِّر في العربية، وشهاب الدين الحاجري من أكابر علمائها[٢٦]، ثم سافر إلى سمرقند، فأخذ العلم عن السمرقندي والقاضي زاده الروميّ[٢٧] .

وكان محبًّا للعلم، واشتغل بالعلوم العربية والشرعية، وتأثّر بأهل التصوف[٢٨].

ومن أكبر مشايخه والده نظام الدين أحمد الدشتي، فقد أخذ عنه علوم العربية[٢٩] .

ومن تلاميذه عبد الغفور اللاري المتوفى سنة (٩١٢هـ) وعصام الدين الإسفرائيني المتوفى سنة (٩٤٣هـ) صاحب الحاشية على شرح الجامي.

**ثالثاً: آثاره**: ترك الجامي مصنفات في علوم مختلفة، منها ما ألّفه بالعربية، ومنها ما ألّفه بالفارسية، ومن أهم كتبه بالعربية ما يلي:

١- تفسير القرآن الكريم، وهو مفقود .

٢- الدرة الفاخرة، في التصوف، وهـو مطبـوع بمطبعـة كردسـتان العلميـة بالقاهرة، سنة ١٣٢٨هـ .

٣- رسالة في (لا إله إلا الله) تقع في ست ورقات .

٤- شرح دعاء القنوت، وهو صغير يقع في ورقتين .

٥- شرح الرسالة العضدية .

٦- شرح فصوص الحِكم لابن عربي، طبع بمطبعة الزمان في القاهرة.

٧- الفوائد الضيائية، وهو شرح على الكافية لابن الحاجـب فـي النحـو، وقـد طبع بتحقيق د/ أسامة طه الرفاعي -بغداد[٣٠].

٨- المبحث الثاني: الكافية وشرحها للجامي

وفيه مطلبان

**المطلب الأول : الكافية وشروحها :**

الكافية متن وجيز في النحو، وضعه ابن الحاجـب شـاملاً جميـع أبـواب النحـو، سار فيه على نهج الزمخشري في مفصَّـله، وإن خالفـه فـي بعـض الأبـواب، وخصَّ الكافية بموضوعات النحو فهو يبدأ بتعريف الكلمـة والكـلام، ثـم علامـات الإعراب، ثم المرفوع من الأسماء، وقـدّم الفاعـل ونائبـه ثـم المبتـدأ والخبـر، وخبر إنّ وأخواتها، ثم خبـر لا النافيـة للجـنس، ثـم اسـم مـا ولا المشـبهتين بليس، ثم ذكر باب المنصوبات، فبدأ بالمفعول المطلق، ثـم المفعـول بـه، ودخـل فيه الحديث عن المنادى وتوابعه والمندوب وبـاب الاشـتغال والتحـذير ثـم ذكـر المفعول فيه، والمفعول لـه، والمفعـول معـه،ثم الحـال، والتمييـز، والاسـتثناء، وخبر كان وأخواتها، واسم(إنّ) وأخواتهـا، واسـم (لا) النافيـة للجـنس، وخبـر ما ولا المشبّهتين بليس، ثم ذكر باب المجـرورات، وأعقبـه ببـاب التوابـع، ثـم

باب المبنيات، بعده ذكر المركّبات والكنايات والظروف، ثم المعرفة والنكرة، ثم أسماء العدد، وبعده التذكير والتأنيث والتثنية والجمع، ثم المصدر والمشتقات، بعد ذلك ذكر الأفعال وأنواعها وذكر فيها التعدي واللزوم والأفعال الناقصة وأفعال المقاربة ثم فعل التعجب، وأفعال المدح والذمّ، بعدها جاء بباب الحروف، فبدأ بحروف الجرّ، ثم الحروف المشبّهة بالفعل، ثم حروف العطف والتنبيه والنداء.

وحروف الإيجاب وحروف الزيادة والحروف الدالة على التفسير ثم حروف المصدر، وحروف التحضيض، وحرف التوقّع، وحرفي الاستفهام، وحروف الشرط، وحرف الردع، وتاء التأنيث الساكنة، ثم التنوين، ونون التوكيد.

وهو يذكر موضوعات النحو بأسلوب مختصر موجز يتلاءم مع منهج النحو التعليمي .

وقد ضَمَّن كتابه عددًا من الشواهد النحوية، منها (٢٦) شاهدًا من القرآن الكريم، و (١٣) شاهدًا شعريًّا و (٤) أمثال، وبعض أقو ال العرب .

وكان ينقل بعض أقوال النحويين واختلافاتهم ويناقش بعض آرائهم، وأشار إلى بعض لغات العرب.

**شروح الكافية :**

اهتم العلماء والدارسون بكتاب (الكافية) لابن الحاجب اهتمامًا كبيرًا، فشرحه كثير منهم، ونظمه بعضهم، بل وتُرجم إلى لغات أخرى كالفارسية والتركية .

وقد بلغت شروحه أكثر من (١٥٠) شرحًا، كما أحصاها بعض الدارسين[٣١]:

وسأقتصر على ذكر أهمّ الشروح المطبوعة أو المحقَّقة، فيما يلي :

١- شرح الكافية لابن الحاجب نفسه[٣٢] .

٢- شرح الرضيّ الإستراباذي(٦٨٦هـ) للكافية،وللسيد الشريف الجرجاني حاشية عليه[٣٣]. وهو من أحسن شروح الكافية .

٣- شرح الكافية لابن جمعة الموصلي (٦٩٤هـ) [٣٤]

٤- البسيط في شرح الكافية لركن الدين الاستراباذي (٧١٥) [٣٥]

٥- شرح الكافية لبدر الدين بن جماعة (٧٣٣هـ) [٣٦]

٦- الموشّح في شرح الكافية للخبيصي (٨٠١هـ) [٣٧]

٧- شرح الكافية لشهاب الدين الهندي (٨٤٩هـ) [٣٨]

٨- شرح الكافية لعلاء الدين البسطامي ((مصنفك)) (٨٧٥هـ)[٣٩]

٩- شرح الكافية للعصام الإسفراييني (٩٤٣هـ) [٤٠]

## المطلب الثاني : شرح الكافية للجامي وقيمته العلمية

### التعريف بالكتاب:

قام بدر الدين الجامي بشرح الكافية لابن الحاجب، في كتاب سمّاه الفوائد الضيائية نسبة إلى ولده ضياء الدين ؛ لأنه ألّفه له كما قال في المقدمة[٤١]

قصد به توضيح مباحث الكافية وحلّ مشكلاتها، والدفاع عن ما وُجِّه لابن الحاجب من اعتراضات، والردّ عليها، والإفادة من شروح السابقين عليه.

### منهجه :

بدأ الجامي بمقدمة قصيرة ذكر فيها أنه كَتَب فوائد وافية على الكافية لحلّ مشكلاتها، وأنه ألفها لابنه ضياء الدين يوسف، وسمّاها بالفوائد الضيائية .

سار الجامي في شرحه للكافية على ترتيب موضوعات المتن ولم يخالفه، وأدخل شرحه في كلام ابن الحاجب فكان شرحه شرحًا ممزوجًا .

- يذكر استطرادات وزيادات وتفريعات داخل هذه الموضوعات وينسب الأقوال التي لم ينسبها صاحب المتن، وكذلك بعض اللغات.
- يعرِّف بالمصطلحات اللغوية التي لم يعرِّف بها ابن الحاجب .
- يدفع ما يرد على كلام ابن الحاجب من اعتراضات أوردها شُرَّاح الكافية الآخرون، وبخاصة الرضيّ الاستراباذي، فكان الجامي مدافعًا عن نصوص ابن الحاجب ورادًّا على المعترضين بأساليب مختلفة .
- يعرب كثيرًا من نصوص ابن الحاجب، ويذكر الوجوه التي يحتملها كلام ابن الحاجب وأحيانًا يفسّر عبارات أو جُمَلاً من شرحه بأسلوب سهل وميسَّر.
- اعتمد في شرحه على مصادر كثيرة، قد صرّح بأسماء بعضها، ولم يذكر بعضها الآخر. وأفاد من هذه المصادر كثيرًا، وأهمها شروح الكافية التي سبقته، وبخاصَّة شرح المصنف للكافية وشرح الرضيّ الاستراباذيّ .
- كان الجامي ملتزمًا بالأصول النحوية في شرحه على الكافية من السماع والقياس والعلّة النحوية، واستشهد بكثير من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وأقوال العرب وأمثالهم وأشعارهم .

**قيمته العلمية:**

شرح الجامي للكافية المسمَّى بالفوائد الضيائية من أفضل شروح كافية ابن الحاجب، فهو شرح متوسط بين الإيجاز والإسهاب،، له قيمة علمية كبيرة لحلّة كثيرًا من مشكلات الكافية، وإيضاحه لمبهماتها، وردّه للاعتراضات الواردة عليها.

ومما يدلّ على أهمية هذا الشرح اهتمام العلماء به ودراستهم له، ووَضْعهم الحواشي عليه، وبخاصة علماء المشرق الإسلامي.

والحواشي والتعليقات على هذا الشرح كثيرة، من أهمها ما يلي:

١- حاشية عصام الدين الإسفراييني على شرح الجامي، وهي مطبوعة[٤٢]

٢ - حاشية زيني زادة الرومي على شرح الجامي[٤٣]

٣- حاشية عبد الله الإسلامبولي، وهي مطبوعة[٤٤]

١- حاشية عبد الغفور اللاري، وهي مطبوعة[٤٥] .

٢- حاشية محرَّم أفندي البوسنوي[٤٦].

٣- حاشية نعمة الله الجزائري، وهي مطبوعة[٤٧]

## الفصل الأول

دفاعات الجامي عن ابن الحاجب

**وتحته ستة مباحث :**

المبحث الأول: دفاعه عنه في المقدّمة والحدود، وفيه سبعة عشر مطلبًا:

المطلب الأول : مقدمة المؤلف .

المطلب الثاني: تعريف الكلمة .

المطلب الثالث: تعريف الكلام .

المطلب الرابع : تعريف الاسم وخواصّه .

المطلب الخامس: تعريف العدل.

المطلب السادس: تعريف المرفوعات .

المطلب السابع: تعريف المبتدأ.

المطلب الثامن: تعريف المفعول المطلق.

المطلب التاسع: تعريف المفعول لأجله.

المطلب العاشر: تعريف التمييز .

المطلب الحادي عشر: تعريف خبر كان .

المطلب الثاني عشر: تعريف المندوب

المطلب الثالث عشر: تعريف التابع.

المطلب الرابع عشر: تعريف البدل.

المطلب الخامس عشر: تعريف اسم الفاعل .

المطلب السادس عشر : تعريف العدد .

المطلب السابع عشر : تعريف الأفعال الناقصة .

## المطلب الأول: مقدمة المؤلف

الاعتراض/ عدم تصدير ابن الحاجب كتابه بالحمدلة، كما هو المعهود.[٤٨]

الدفاع / قال الجامي – رحمه الله – : "اعلم أن الشيخ – رحمه الله– لم يصدر رسالته هذه بحمد الله –سبحانه–بأن جعله جزءًا منها، هضمًا لنفسه، بتخييل أن كتابه هذا من حيث إنه كتابه ليس ككتب السلف –رحمهم الله تعالى– حتى يَصْدُرُ به على سَنَنها، ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقًا، حتى يكون بتركه أقطع؛ لجواز إتيانه بالحمد من غير أن يجعله جزءًا من كتابه"[٤٩] .

التعليق / اعترض بعض الشارحين على ابن الحاجب عدم تصدير كتابه بالحمدلة أو البسملة ؛ لأنه قد جاء في الحديث : "كلُ أمرٍ لا يبدأ فيه ببسم الله فهو أقطع" وفي رواية : "بالحمد فهو أجذم"[٥٠] .

ودافع الجامي عن ابن الحاجب في عدم مجيئه بالحمدلة بأحد أمرين؛ إما أنه من باب هضم النفس وتحقيرها في مقابلة كتب السلف.

وإما أن يكون قد جاء بالحمدلة نطقًا وإن لم يذكرها كتابةً، وهذا كافٍ. لكن المطبوع من الكافية فيها التصدير بالبسملة ثم الحمدلة، وقد يكون هذا مِن زيادة النساخ، كما قال محقِّق الكتاب[٥١].

## المطلب الثاني : تعريف الكلمة

اعتُرِض على قول ابنِ الحاجب : "الكلمة لفظٌ وُضِع لمعنى مفرد" [٥٢] .

بأن قوله : (لمعنى) غير محتاج إليه ؛ لأن الوضْع معناه وضْع الكلمة لمعنى من المعاني، فلا حاجة لقوله بعد ذلك : (لمعنى) .

الدفاع / أجاب الجامي بـ "أنه لما كان المعنى مأخوذًا في الوضع، فذِكْرُ المعنى بعده مبنيّ على تجريده عنه، فخرج به المهملات والألفاظ الدالة بالطبع، إذْ لم يتعلق بهما وضع وتخصيص أصلاً، وبقيت حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بإزاء المعنى، وخرجت بقوله : (لمعنى) إذْ وضْعها لغرض التركيب، لا بإزاء المعنى"(٥٣) .

التعليق / هذا الاعتراض أورده الرضيّ معترضًا به على تعريف ابن الحاجب للكلمة. فالرضيّ فسّر (وضْع اللفظ) بأنه وَضْعٌ لمعنى من المعاني، قال : "وعلى ما فسرنا (الوضْع) لم يكن محتاجًا إلى قوله:(لمعنى) لأن الوضْع لا يكون إلا لمعنى،إلا أنْ يفسَّر الوضْع بصوغ اللفظ مهملاً كان أوْ لا، ومع قصْد التواطُؤ أوْ لا فيحتاج إلى قوله : (لمعنى) ولكن ذلك على خلاف المشهور من اصطلاحهم"(٥٤)

وعلى هذا يُحْمل كلام ابن الحاجب ؛ لأن في إضافة قوله : (لمعنى) فائدة، وهي الدلالة على أن الوضع كان لقصد معنى من المعاني لا لغير قصْد .

وذكر السيوطي في الجواب عن هذا الاعتراض : "بأن فَهْم ذلك بدلالة الالتزام، وهي لا تُستعمل في الحدود، ولِيُجرِي عليه قوله : (مفرد) "(٥٥)

**المطلب الثالث : تعريف الكلام**

الاعتراض على قول ابن الحاجب : "ما يُضمَّن كلمتين بالإسناد"(٥٦)

وجه الاعتراض: كان عليه أن يقول : كلمتين أو أكثر؛ لأن الكلام قد يكون أكثر من كلمتين.

الدفاع / فسّر الجامي نص ابن الحاجب بقوله : "اعلم أن كلام المصنف ظاهر في أن نحو (ضربت زيدًا قائما) بمجموعه كلام بخلاف كلام صاحب

المفصل، حيث قال : "الكلام هو المركَّب من كلمتين أُسْنِدت إحداهما إلى الأخرى"، فإنه صريح في أن الكلام هو (ضربت) فقط والمتعلّقات خارجة عنه"(٥٧)

التعليق / مراد الجامي من تفسير عبارة ابن الحاجب تعريف (الكلام) الرد على اعتراض الرضي لابن الحاجب في هذا التعريف، حيث اعترض عليه بقوله "كان على المصنف -أي ابن الحاجب- أن يقول: كلمتين أو أكثر، وليس له أن يقول : الأصل في الخبر الإفراد؛ لأنه لا دليل عليه"(٥٨) .

كما اعترض على هذا التعريف ابن جماعة، قال : "حقُّة أن يقول: فصاعدًا، ليدخل الزائد نحو الجُمَل الشرطية وغيرها"(٥٩) .

ذكر الجامي أن تعريف ابن الحاجب عام يشمل ما تضمن كلمتين، أو تضمّن أكثر من كلمتين، كما مثّل، فهو يقول: "وحيث كانت الكلمتان أعمّ من أن تكونا كلمتين حقيقة أو حكمًا، دخل في التعريف مثل : (زيد أبوه قائم) أو (قام أبوه) أو (قائم أبوه) فإن الأخبار فيها مع أنها مُركّبات في حكم الكلمة المفردة"(٦٠) .

وقد أجاب عن اعتراض الرضي أيضًا السيد الشريف الجرجاني، حيث قال: "الإسناد نسبة، فلا يقوم إلا بشيئين مسند ومسند إليه، لا بأكثر، وهما إمّا كلمتان، أو ما في حكمهما في قبول الإسناد به أو إليه، فلذلك اقتصر على كلمتين"(٦١).

ونجد جوابًا آخر لنجم الدين العجمي أورده السيوطي في النكت قال : "وأجاب النجم سعيد : بأن تعرّضه لبيان أقلّ ما لا بد منه لا ينفي الزيادة، فاشتمال ما ذُكر على أكثر من كلمتين لا يضرّ "(٦٢) .

وكذلك أورد إجابة أخرى عن ركن الدين الإستراباذي،قال : "و أجاب صاحب المتوسط : بأنه يَصْدُق على ما تركّب من كلمات أنه متضمِّن لكلمتين، قال : ولهذا قال : ما تضمَّن، ولم يقل : ما تركّب"(٦٣)

**المطلب الرابع : تعريف الاسم وخواصّه**

ذكر ابن الحاجب علامات الاسم بعد تعريفه، فقال : "ومِن خواصه دخول اللام"(٦٤)

واعتُرض عليه بأن قوله : (دخول اللام) غير جامع، فلو قال: دخول حرف التعريف لكان شاملاً للاَّم وغيرها.

الدفاع/ ذكر هذا الاعتراض الجامي، ثم أجاب عنه ودافَع عن كلام ابن الحاجب.

قال – شارحًا عبارة ابن الحاجب السابقة- : "أي لام التعريف، ولو قال : دخول حرف التعريف لكان شاملاً للميم في مثل قوله –عليه الصلاة والسلام- "ليس مِن امْبِرِّ امْصِيامُ في امْسَفَر"(٦٥) "لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته"(٦٦)

وقد سبق ابنُ جماعة الجامي في الاعتراض على كلام ابن الحاجب وأورد عليه إيرادات كثيرة،في خواص الاسم فقد أورد على قوله : (دخول اللام) أن اللام أنواع، منها الموصولة الداخلة على الفعل، ومنها لام الابتداء ولام الجرّ وغيرها قال : "ولو قال دخول آلة التعريف لكان أحسن، ليُدْخل لغة طيءٍ في مثل قوله : "ليس مِن امْبِرِّ امْصِيَامُ في امْسَفَرِ"" .

إذْ الميم عندهم بدل من لام التعريف. ومنه قول الشاعر :

ذاك خَليلِي وذو يُواصِلُني يَرْمِي وَرَائِي بامْسَهْم

ولَمَا وَرَدَ عليه الألف واللام الموصولة، لدخولها على الفعل، كقوله:

ما أَنْتَ بـالحَكَمِ التُّرضَـى حُكُومَتُـهُ ولا الأَصـيل ولا ذِي الـرَأي

ولاما الابتداء والجرّ، وجواب لوْ ولَوْلا؛ لأنـه قـال : (والـلام) ولا يتقـدم معهـود يرجع العهد إليه، وقد تكـون الألـف والـلام زائـدة إذا دخلـت علـى مـا يجـب تنكيره، نحو : "جـاؤوا الجمّـاءَ الغفيـرَ"[٦٩] لأن معنـاه جَمَّـاءً غَفِيـرًا، لأنهمـا حالان، وكذا إذا دخلت على عَلَم من اسم جـنس، كَفَضْـل، وكمـا فـي مِثـل قـول الشاعر:

رأيتُ الوليـدَ بـنَ اليزيـدَ مَبَاركًـا شَدِيدًا بأحْنَاءِ الخِلافَـةِ كَاهِلُـهْ[٧٠]

ومنه :

رأيتَـكَ لَمَّـا أَنْ عَرَفـتَ وُجُوهَنَـا صَـدَدتَ وَطِبْـتَ الـنَّفْسَ يـا

أي وَطِبْتَ نفسًا، وشرط زيادتها في ضرورة الشعر، دون الاختيار"[٧٢]

وكذلك ذكر هذه الاعتراضات السيوطي في كتابه النكت[٧٣] .

والجواب عن لغة طيء هو ما ذكره الجامي مـن أن هـذه لغـة غيـر مشـهورة، لم يذكرها ابن الحاجب لعدم شهرتها[٧٤].

أمَّا الجواب عن أنواع اللام الأخرى فقـد ذكـره السـيوطي، أورده لإتمـام الفائـدة قال : "وأُجيبَ بأنه وإنْ لم يتقدَّمْ معهود فقد مضـت شـهرة الـلام فـي التعريـف، وكَثُر استعمالها فيه حتى صار كالشيء الحاضر، فيرجع إليه العهد"[٧٥] .

**المطلب الخامس: تعريف العَدْل**

عرَّف ابن الحاجب العَدْل- في باب الممنوع من الصـرف- بأنـه : "خروجـه عـن صيغته الأصلية"[٧٦] .

واعترض عليه الرضي بأنه: "لو قال (إخراج) لكان أوفق لمعنى العدل، وهو الصرف، يقال : اسم معدول، أي مصروف عن بِنْيته، والعدول الانصراف والخروج"(٧٧) .

الدفاع/ دافع الجامي عن تعريف العدْل عند ابن الحاجب، بأنْ حَمَل قوله : (خروجه) على أنه مصدر بمعنى اسم المفعول.

قال : "(خروجه) أي خروج الاسم، أي كونه مُخْرَجًا عن صيغته الأصلية"(٧٨)

التعليق / إذا فُسِّر قوله (خروج) بكون الاسم مُخْرَجًا، على أنه مصدر مراد به اسم مفعول، اندفع الإشكال، وبه يزول الاعتراض الذي أورده الرضيّ على كلام ابن الحاجب .

وقد اعترض على هذا التعريف – أيضًا- ابنُ جماعة، وعَدَّ مَأْخذًا آخر قال:"قوله: (خروجه عن صيغته) حقُّه أن يقول : خروجًا مسموعًا، أو خروجًا غير مطّرد، فإن (ضَرَّاب) و (ضَرُوب) وشِبْهه معدول به عن صيغته الأصلية"(٧٩).

ونجد السيد الشريف الجرجاني يدافع عن تعريف ابن الحاجب من وجه آخر قال : "إنما اختار تفسيره بالخروج ليَظْهر كونه صفةً للاسم، فتكون فرعية حاصلة فيه، كما يقتضيه جَعْله سببًا لمنع الصرف فيه، وأما الإخراج فيدل على صفة الاسم ضِمْنًا"(٨٠)

**المطلب السادس : تعريف المرفوعات**

عَرَّف ابن الحاجب المرفوعات بقوله : "هو ما اشتمل على عَلَم الفاعلية"(٨١) أي علامات الرفع وهي الضمة والواو والألف.

وقد اعتَرض على هذا التعريف ثلاثة من الشرَّاح :

أولاً : اعترض عليه الرضي بقوله : "الأولى على ما اخترناه قبل أن يقال: المرفوعات ما اشتمل على عَلَم العمْدة ؛ لأن الرفع في المبتدأ و الخبر وغيرهما من العُمَد ليس بمحمول على رَفْع الفاعل- كما بيّنا - بل هو أصْل في جميع العُمَد"(٨٢)

ثانياً : اعترض على هذا التعريف ابن جماعة من ثلاثة أوجه، قال : "فيه تعريف الشيء بنفسه ؛ لأنه أولاً جَعَل الرفعَ عَلَم الفاعلية، فكأنه قال: المرفوع ما اشتمل على الرفع، ثم فيه دَوْر ؛ لأنه أولاً جَعَل الرفع عَلَمًا على الفاعلية لِتُعرف هي به، ثم ها هنا عرّف الرفع بها، ثم العبارة مؤذِنة بأن الفاعل هو الأصل في الرفع، وما عداه تابع له . وليس كذلك مذهب سيبويه، ولذلك قَدَّم المبتدأ في كتابه(٨٣). والأَولَى: الرفعُ عَلَمٌ على ما كان عمدة في الكلام، فيدخل فيه الفاعل والمبتدأ و الخبر على طريق الأصالة"(٨٤) .

ثالثاً: اعترض عليه شهاب الدين الهندي شارح الكافية، قال : "عَلَمُ الفاعلية أي علامتها حركة أو حرفًا، وهما الضم والواو والألف لفظًا أو تقديرًا، والإعراب المحلّي لا يشتمل عليه اللفظ، فلا يكون نحو : جاءني هؤلاءِ مرفوعًا"(٨٥)

الدفاع / أجاب الجأمي عن هذا الاعتراض بقوله : "المراد باشتمال الاسم عليها أن يكون موصوفًا بها لفظًا أو تقديرًا أو محلاً، ولا شَكَّ أن الاسم موصوف بالرفع المحلِّي، إذْ معنى الرفع المحلِّي أنه في محلٍّ لو كان ثَمَّةَ معربٌ لكان مرفوعًا لفظًا أو تقديرًا، وكيف يختصّ الرفع بما عدا الرفع المحلِّي ؟ وهو يبحث مَثَلاً عن أحوال الفاعل إذا كان مضمرًا متّصلاً "(٨٦)

التعليق / يظهر من جواب الجامي أنه ردٌّ على اعتراض الشارح الهندي، على تعريف ابن الحاجب للمرفوعات، بأنه لا يشمل المرفوع المحلِّي، نحو هذا، وهُو، وهَؤلاءِ،وكان جوابه مقنعًا .

**المطلب السابع : تعريف المبتدأ**

عرف ابن الحاجب المبتدأ بأنه "الاسم المجرَّد عن العوامل اللفظية مسندًا إليه، أو الصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام، رافعة لظاهر"(٨٧) .

اعترض ابن جماعة بأن هذا الحدّ غير جامع؛ إذْ لا يدخل فيه المبتدأ المركّب من حرف مصدريّ وفعل، وهو المبتدأ المُؤَوَّل .

قال: "لو أَسْقَطَ (الاسم) لكان أولى، ليدخُل فيه نحو قوله تعالى : ﴿ أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾(٨٨) وقوله تعالى: ﴿ وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾(٨٩) إذا جعلنا (سواء) خبرًا . قلت : فالمجرّد لابدّ أن يكون صفة لشيء، فلا بدّ من الاسم إمّا ظاهرًا أو مقدّرًا. والله أعلم ".ثم أجاب عن اعتراضه بقوله: "قلت: فالمجرد صفة لاسم قطعًا فـ (اسم) لابدّ منه (وأنْ تصوموا) مقدَّر باسمٍ أيضًا، فلا يَرد السؤال" (٩٠) .

الدفاع/ بيّن الجامي في أثناء شرحه لتعريف المبتدأ أن إطلاق لفظ (الاسم) يدخل فيه الاسم اللفظي والاسم التقديري، فلا يَرِد الاعتراض أصلاً

قال:" فالمبتدأ وهو الاسم – لفظًا أو تقديرًا- ليتناول نحو ﴿ أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى

ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ (٩١).

التعلق/ هذا الاعتراض ساقط من أصله، بدليل أن من أورده استدرك على نفسه، ثم ذكر أنه غير وارد .

وقد أجاب بهذا الجواب – أيضا- الرضيّ عند شرحه تعريف المبتدأ.

قال : " لا يرد عليه نحو "تَسْمَعُ بالمعيدِيِّ لا أَنْ تراه"(٩٢) وقوله تعالى : ( وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ ) عند من قال : (أأنذرتهم) مبتدأ، لتأويلهما بالاسم، أي سماعُك بالمعيديّ، وسواءٌ عليهم إنذارُك وتركه" (٩٣).

**المطلب الثامن : تعريف المفعول المطلق**

عرَّف ابن الحاجب المفعول المطلق بأنه : "اسمُ ما فَعَله فاعِلُ فِعْل مذكور بمعناه"(٩٤) .

واعترض عليه الرضي بقوله : "ويبطل هذا الحدّ بنحو : كرِهْتُ كراهتي، وأحْبَبْتُ حُبِّي، وأَبْغَضْتُ بُغْضِي، على أن المنصوبات مفعولٌ بها"(٩٥)

الدفاع / قال الجامي: "(بمعناه) صفةٌ ثانية للفعل، وليس المراد به أن الفعل كائن بمعنى ذلك الاسم، فإنّ معنى ذلك الاسم جزء معناه، بل المراد أن معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكُلِّ على الجزْء، فخرج به مثل (تأديبًا) في قولك : ضَرَبْتُهُ تأدِيبًا، فإنه وإن كان ممَّا فَعَله فاعِلُ فِعْلٍ مذكور، لكنه ليس مِمّا يشتمل عليه معنى الفعل.

وكذلك خرج به مِثل (كراهتي) في نحو : كرهت كراهتي، فإن للكراهة اعتبارين : أحدهما كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتُقَّ منها فِعْل أُسنِد إليه، ولا شكَّ أن معنى الفعل مشتمِل عليها حينئذ.

وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فِعل الكراهة، فإذا ذُكِرَتْ بعد الفعل بالاعتبار الأول، كما في قولك : كَرِهتْ كَرَاهةً فهو مفعولٌ مطلَقٌ، وإذا ذُكِرَت بعده بالاعتبار الثاني، كما في قولك : كرِهْت كراهتي، فهو مفعول به لا مفعول مطلق، إذْ ليس ذلك الفعل مشتملاً عليه بهذا الاعتبار، بل هو واقِع عليه وقوع الفعل على المفعول به، فخرج بهذا الاعتبار عن الحدّ، وانطبق الحدّ على المحدود جامعًا ومانعًا"[٩٦] .

التعليق / هذا الجواب من الجامي عن اعتراض الرضيّ على تعريف ابن الحاجب للمفعول المطلق جواب كافٍ.

وقد أجاب عنه أيضًا الشريف الجرجاني بقوله : "ورُبَّما يُدْفع بأن المراد اسم ما فَعَلَه فاعِلُ فِعْلٍ مذكورٍ بحسب ذلك الفعل المذكور، وليست هذه الأمور إذا كانت مفعولاتُها صادرةً عن الفاعل باعتبار الفعل المذكور، بل باعتبار فعل آخر من جنس ذلك الفعل"[٩٧] .

وقد ذكر السيوطي اعتراضات أخرى على ابن الحاجب في تعريف المفعول المطلق، وذكر بعض الإجابات عنها[٩٨] .

**المطلب التاسع : تعريف المفعول له**

عرَّف ابن الحاجب المفعول له بقوله : "المفعول له هو ما فُعِل لأجله فعل مذكور"[٩٩] .

واعترض على هذا التعريف الرضي في شرحه لكلام ابن الحاجب هذا، قال : "فالحقُّ أن نقول في المفعول له: هو ما فُعِل لأجله مضمون عامله، وكذا في المفعول فيه : هو ما فُعِل فيه مضمون عامله من زمان أو مكان، لئلاّ ينْتَقِضَ

الحدَّان بنحو قولك : ضَرَبْتُ وقد أعجبني التأديبُ، وسرت ويومُ الجمعة زمانُ سيرِك"(١٠٠) .

الدفاع / أجاب الجامي عن هذا الاعتراض "بأن المراد بذكره معه إيراده معه للعمل فيه، مثل : (ضربته تأديبًا)" (١٠١) .

التعليق / بهذا الجواب يكون اعتراض الرضيّ ساقطًا ؛ لأن المراد بذكر الفعل إيراده معه للعمل فيه – كما قال الجامي – وبهذا لا يمكن أن يعترض بالمثال الذي ذكره الرضي؛ لأن الفعل فيه لم يُورد للعمل في المفعول لأجله.

ونجد جواباً آخر عند الشريف الجرجاني عن هذا الاعتراض قال : "المفعول له سببٌ حامل للفاعل على الفعل، وينقسم إلى قسمين؛ أحدهما علّة غائية للفعل، كالتأديب للضَّرْب، والثاني ما ليس كذلك كالجُبْن للقعود، والقسم الأول يكون بحسب تعقّله علّة للفعل، وبحسب وجوده في الخارج معلولاً له، والقسم الثاني يكون بحسب وجوده في الخارج علّة للفعل "(١٠٢) .

**المطلب العاشر : تعريف التمييز**

عرَّف ابن الحاجب التمييز بأنه : "ما يرفع الإبهام المستقِرّ عن ذات مذكورة أو مقدَّرة"(١٠٣)

وبيّن هذا ابن الحاجب في شرحه، حين قال : "قوله (المستَقِرّ) احتراز من مثل قولهم : أبْصَرْتُ عيْنًا جاريةً، فإنها ترفع الإبهام عن الذات، ألاَ ترى أن قولك: (عَيْنًا) محتملة للجارية والمبصرة وغيرهما، فإذا قلت : مُبْصرة، فقد بيَّنتْ ذاتًا مبهمة، ولكنه ليس بمستقِرٍّ عند المخاطب لحصول الاشتراك، وهو موضوع دالٌّ على ذات معينة في كلّ موضع يطلق فيه، بخلاف (عشرون)

فإنه لم يكن دالاً على ذاتٍ معيّنة في أصل وضْعه، فإذا قلت: (المستقِرّ) خرج الاسم المشترك المذكور ونظائره [١٠٤]"

واعترض الرضي في قوله في الحدّ : (المستقِرّ) بأنه لا يكون محترزًا عن المشترك ؛ لأنه بمعنى الثابت.

قال : "معنى المستقِرّ في اللغة هو الثابت، ورُبّ عارضٍ ثابتٌ، لا لازمٌ، والإبهام في المشترك ثابت لازم مع عدم القرينة، بعد اتفاق الاشتراك، ومع القرينة ينتفي الإبهام في المشتركّ وفي العدد وسائر المقادير، فلا فرق بينهما أيضًا من جهة الإبهام ولا يدل لفظ (المستقِرّ) على أنه وضعيّ، كما فسّر والحدّ لا يتم بالعناية، والألفاظ المجملة في الحدّ مما يخلّ به"[١٠٥]

وممن اعترض على هذا التعريف البسطامي في شرحه على الكافية، قال: "إطلاق لفظ (الذات) على النسبة بعيد؛ لأن النسبة أمر عقلي، ويرِد على هذا الحدّ أنه لو قيل: طاب زيدٌ، فسُئِل : من أيِّ جهةٍ طِيبُه؟ فأُجيب : مِن جهة أبيه، فقوله: (من جهة أبيه) يرفع الإبهام وليس بتمييز، وهذا وارد على حدِّ الحال أيضا، فلا بدّ من قيد آخر، فيقال: إنّه لفظٌ يرفع الإبهام الذاتيّ عن معنى تعلّق ذلك اللفظ به، بتقدير (مِنْ) .... فقوله : تعلّق ذلك اللفظ بذلك المعنى بتقدير (مِن) احتراز عن الإشكال الأخير"[١٠٦]

الدفاع/ أجاب الجامي عن هذا الاعتراض بأن (المستقِرّ) إذا أُطلق فهو ينصرف إلى الاستقرار الكامِل، وهو الوضعي؛ قال : "المستقِرّ وإن كان بحسب اللغة وهو الثابت مطلقًا لكن المطلق منصرف إلى الكامل وهو الوضعي، واحترز به عن نحو (رأيت عينًا جاريةً) فإن قوله (جارية) يرفع الإبهام عن قوله : (عينًا) لكنه غير مستقِر بحسب الوضع، بل نشأ في الاستعمال باعتبار تعدّد الموضوع له"[١٠٧]

التعليق/ دافَعَ الجامي عن الحدّ الذي أورده ابن الحاجب وردّ على اعتراض الرضي، بأسلوب منطقي؛ لأنه ذكر أن (المستقِرّ) هو الثابت بحسب اللغة، لكن إطلاق اللفظ ينصرف إلى أكمل أنواعه، وهو الوضعي، أي الموضوع له فينطلق لفظ (المستقِرّ) إلى ما وُضع له أصلاً.

ولعل الجامي أخذ هذا الجواب من عبارة السيد الشريف الجرجاني، في ردّه اعتراض الرضي بقوله : "ربّما يقال : المطلق ينصرف إلى الكامل عُرْفًا، وهو الوضعي"(١٠٨) .

**المطلب الحادي عشر: تعريف خبر كان**

عرّف ابن الحاجب خبر كان بقوله: "خبر كان وأخواتها هو المُسْنَد بعد دخولها"(١٠٩) .

واعترض عليه الرضيّ بأن هذا حدٌّ غير مانع، قال: "يدخل في حدّه نحو(قائم) في قولك: كان زيدٌ أبوه قائمٌ، مع أنه ليس بخبر كان"(١١٠)

الدفاع / ذكر الجامي في شرحه لكلام ابن الحاجب هذا الردّ على هذا الاعتراض ضِمْنًا، قال : "(بعد دخولها) أي بعد دخول (كان) أو إحدى أخواتها، والمراد ببعديّة المسنَد لدخولها أن يكون إسناده إلى اسمها واقعًا بعد دخولها على اسمها وخبرها، ولا شكَّ أن ذلك إنما يُتصوَّر بعد تقرّر الاسم والخبر، فالإسناد الواقع بين أجزاء الخبر المقدَّم على تَقَرُّره لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله، فلا ينتقض التعريف بمثل (كان زيدٌ يضْرِبُه أبوه) ولا بمثْل (كان زيدٌ أبوه قائمٌ) بأن يقال: يصدُق على (يضْرِب) و (قائم) في هذين المثالين المعرَّف وليسا من أفراد المعرَّف ويمكن أن يقال في جواب هذا النقض: إن المراد بدخولها ورودها للعمل فيما وردت عليه. كما سبقت الإشارة إليه في خبر إنّ وأخواتها"(١١١).

التعليـــق/ بعد قراءة هذا الجواب يظهر منـــه أنـــه ردّ علـــى اعتـــراض الرضـــيّ على هذا الحدّ، وإن لم يصرح الجامي بذلك.

**المطلب الثاني عشر : تعريف المندوب**

عرَّف ابن الحاجب المندوب بأنـــه "المتفجّـــع عليـــه بـــ (يـــا) أو (وَا) واخـــتصَّ بـــ (وا) . وحكمه في الإعراب، والبناء حكم المنادى"(١١٢).

واعترض على هذا الحدّ الرضيّ بأنـــه لا يشـــمل قســـمي المنـــدوب، لأن المنـــدوب قسمان متفجَّع عليه ومتوجّع منه، والتعريف لا يدخل فيه القسم الثاني.

قال الرضي : "وقد أخلَّ المصنِّف بأحـــد قســـمَي المنـــدوب، وهـــو المتوجَّـــع منـــه، نحو: وَاحَزَنَا، وا وَيْلا، و واثُبُورا"(١١٣).

الدفـــاع/ وجَّه الجامي كلامَ ابن الحاجـــب فـــي تعريـــف المنـــدوب توجيهًـــا يـــدفع عنه اعتراض الرضيّ. قال شارحًا كـــلام ابـــن الحاجـــب : "هـــو المتفجِّـــع عليـــه وُجُودًا أو عَدَمًا بـــ (يا) أو (وا) فالمتفجِّع عليه عَـــدَمًا مـــا يُتَفَجَّـــع علـــى عَدَمـــه، كالميّت الذي يَبْكي عليـــه النـــادبُ، والمتفجَّـــع عليـــه وُجُـــودًا مـــا يُتَفجَّـــع علـــى وجوده عند فَقْد المتفجِّـــع عليـــه عَـــدَمًا، كالمصـــيبة والحســـرة والويـــل اللاحقـــة للنادِب، لِفقْد الميّت . فالحدّ شـــامِل لقِسْـــمَي المنـــدوب، مثـــل : يـــا زَيْـــداه، ويـــا عَمْراه، ومثل: يا وَيلاهُ، ويا حَسْرَتاه، ويا مُصِيبتَاه" (١١٤) .

التعليـــق/ أجاد الجـــامي فـــي توجيهـــه كـــلام ابـــن الحاجـــب، ليشـــمل قســـمي المندوب، لكنه جعل القسمين في حالة واحدة، وهي التفجّـــع عنـــد المصـــيبة، مـــع أن هناك قِسمًا آخـــر لا يـــدخل فـــي التفجـــع، وهـــو التوجّـــع مـــن الآلام، نحـــو: وارأْساه، واعَيْنَاه، وقد ذكره الرضيّ في اعتراضـــه علـــى ابـــن الحاجـــب، إلا أنـــه قَصَـــره علـــى حـــدوث المصـــيبة، ولـــذلك مَثَّـــل لـــه بقولـــه : نحـــو : واحَزَنَـــا، واثُبورا"(١١٥)

والنحويون يجعلونه قسمًا مستقلاً، لا علاقة له بالأول.

قال ابن هشام : "والمندوب هو المتفجّع عليه أو المتوجَّع منه" (١١٦)

## المطلب الثالث عشر : تعريف التابع

عرّف ابن الحاجب التابع بأنه : "كلّ ثانٍ بإعراب سَابقِهِ من جهة واحدة"(١١٧) واعترض الرضي على قوله : (من جهة واحدة) لأن ابن الحاجب قال في شرحه : "قوله: (من جهة واحدة) يخرج المبتدأ والخبر والثاني والثالث من باب (عَلِمْت) و(أعلَمْت) لأنها ثوانٍ بإعراب سوابقها، ولكن من غير جهة واحدة"(١١٨).

فقال الرضيّ : "وفيه نظر؛ لأن ارتفاع المبتدأ والخبر من جهة واحدة، وهي كونهما عمدتي الكلام -كما تقرر في أول الكتاب-وانتصاب الأسماء المذكورة من جهة واحدة، وهي كونها فَضَلات، وإن قلنا بتغيّر الجهات بسبب تغيّر اسم كل واحدٍ من الأول والثاني، فلنا أن نقول: ارتفاع (زيد) في (جاءني زيد الظريف)، من جهة كونه فاعلاً، وارتفاع (الظريف) من جهة كونه صفته، وكذا باقي التوابع، ثم نقول : الأخبار المتعدّدة لمبتدأ نحو:﴿ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴾ (١١٩). وكذا المسنَدَات في نحو : علمْت زيدًا عالمًا عاقلاً ظريفًا، وكذا الأحوال المتعدّدة نحو : ﴿ لَّا تَجْعَلْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولًا﴾ (١٢٠) وكذا المستثنى بعد المستثنى، نحو : جاءني القوم إلاَّ زيدًا إلاَّ عمرًا، لا تتغيَّر أسماؤها ولا جهات إعرابها، فينبغي أن تدخل في حدّ التوابع، ولو قال: كلّ ثانٍ بإعراب سابقه لأجله - أي إعراب الثاني لأجل إعراب الأول- لم يرد عليه ما ذكرنَا "(١٢١) .

الدفاع/ أجاب الجامي بأن قوله: (من جهة واحدة) يخرج هذه الأشياء؛ لأن العامل في المبتدأ أو الخبر وإن كان هو الابتداء، أعني التجريد عن

العوامل اللفظية للإسناد، لكنْ هذا المعنى من حيث إنه يقتضي مُسْنَدًا إليه صار عاملاً في المبتدأ، ومن حيث إنه يقتضي مُسْنَدًا صار عاملا في الخبر، فليس ارتفاعهما من جهة واحدة، وكذا (ظَنَنْت) من حيث إنه يقتضي شيئًا مظنونًا فيه ومظنونًا عَمِل في مفعوليه، فليس انتصابهما من جهة واحدة وكذلك (أعْطَيت) من حيث إنه يقتضي آخذًا ومأخوذًا عمل في مفعوليه، فليس انتصابهما من جهة واحدة"[١٢٢] .

التعليق/ سبق الشريف الجرجاني الجامي إلى هذا الجواب قال في معرض ردِّه على اعتراض الرضي : "العامل فيهما -أي المبتدأ و الخبر- كما هو المشهور، هو الابتداء، أعني التجريد عن العوامل اللفظية للإسناد، وهذا المعنى من حيث إنه يقتضي مسندًا إليه صار عاملاً في المبتدأ، من حيث إنه يقتضي مسندًا صار عاملاً في الخبر فليس ارتفاعهما بالعامل المذكور من جهة واحدة، وكذا (ظَنَنْت) من حيث إنه يقتضي مظنونًا فيه ومظنونًا عَمِل في مفعوليه، فليس انتصابهما بالعامل من جهة واحدة وكذلك نحو (ضربت زيدًا مجرَّدًا) من حيث إنه يقتضي محلاً يقع عليه وهيئة له في حال وقوعه عليه عَمِل في معموليه، فليست الجهة واحدة، وقس على ذلك ما عداه "[١٢٣] .

**المطلب الرابع عشر : تعريف البدل**

قال ابن الحاجب في حدّ البدل: "تابع مقصود بما نُسِب إلى المتبوع دونه"[١٢٤].

ووضّح هذا الحدّ في الشرح فقال: "قوله : (مقصود بما نُسِب إلى المتبوع) يخرج التوابع كلها إلا المعطوف، وقوله: (دونه) يخرج المعطوف؛ لأنه وإن كان مقصودًا فليس هو مقصودًا دون المتبوع، بخلاف البدل فإنه مقصود بالنسبة دون متبوعه"[١٢٥] .

وهنا اعترض الرضيّ بأن العطف بـ (بل) المقصود فيه المعطوف،لا المعطوف عليه، مع أنّه عطف لا بدل.

قال : "ولا يطرد ما قاله في نحو (جاءني زيدٌ بل عمرٌو) فإنّ المقصود هو الثاني دون الأول، مع أنه عطف نَسَق"(١٢٦).

الدفاع/ قال الجامي: "ولا يصدق الحدّ على المعطوف بـ (بل) لأن متبوعه مقصودًا ابتداءً، ثم بدا له، فأعرض عنه وقصد المعطوف، وكلاهما مقصودان بهذا المعنى "(١٢٧) .

التعليق/ يظهر أن جواب الجامي عن اعتراض الرضيّ على حدّ البدل كان مناسبًا ومُوفّقًا، ولم أجد من سبقه إلى ذلك.

وفي تعريف بدل الاشتمال اعتراض آخر .

فقد عرّف ابن الحاجب بدل الاشتمال بأنه : "ما بينه وبين الأول ملابسه بغيرهما"(١٢٨) أي بغير الكلية الجزئية.

فاعترض الرضي على هذا التعريف بأن فيه إطلاقًا، فهو غير مانع قال: "وهذا الإطلاق يدخل فيه بعض بدل الغلط، نحو (جاءني زيدٌ غلامُه أو حمارُه) و(لقيت زيدًا أخاه) ولا شَكَّ في كونهما من بدل الغلط "(١٢٩) .

الدفاع / أجاب الجامي عن هذا الاعتراض فقال في ضمن شرحه لنص ابن الحاجب (ملابسه) : "بحيث توجب النسبة إلى المتبوع النسبة إلى الملابس إجمالاً، نحو (أعجبني زيدٌ علمُه) حيث يعلم ابتداءً أنه يكون (زيد) معجبًا باعتبار صفاته، لا باعتبار ذاته، وتتضمّن نسبة الإعجاب إلى (زيد) نسبة إلى صفة من صفاته إجمالاً، وكذا في (سُلِبَ زيدٌ ثوبُه) بخلاف (ضَرَبْت زيدًا

حمارَه) و (ضَرَبت زيدًا غلامَه) لأن نسبة الضرب إلى (زيد) تامّة، ولا يلزم في صحّتها اعتبار غير (زيد) فيكون من باب بدل الغلط"[١٣٠] .

التعليق/ دفع هذا الاعتراض الجامي في شرحه على الكافية في ضمن تعليقه على كلام ابن الحاجب؛ لأن شرحه ممزوج بنص ابن الحاجب، كما هو معروف، ولم أجد من أجاب عن هذا الاعتراض من شرّاح الكافية ممّن سبق الجامي.

**المطلب الخامس عشر: تعريف اسم الفاعل**

عرّف ابن الحاجب اسم الفاعل بأنه : " ما اشْتُقَّ من فِعلٍ لمَنْ قام به بمعنى الحدوث"[١٣١]

الاعتراض هنا من الشارح الرضيّ هو على عبارة (لمَنْ قامَ به) على أساس أن اسم الفاعل شامل للعاقل وغيره، فكان الأَولى به أن يعبِّر بـ(ما) الدالة على غير العقلاء؛

لأنها تستعمل في العقلاء أيضًا، وبخاصة عند اختلاط غير العاقل بالعاقل، بخلاف (مَنْ) فإن الأصل في استعمالها للعقلاء، ولا تستعمل مع غيرهم إلا بتأويل، قال : " قوله : (لمن قام به) الأَولى أن يقول : لما قام به، وذلك لما ذكرنا أن المجهول أمره يذكر بلفظة (ما)"[١٣٢] .

الدفاع/ أجاب الجامي عن هذا الاعتراض بان استعمال ابن الحاجب اللفظ (مَن) هنا لقصد التغليب، قال : "ولعله قصد التغليب"[١٣٣]

والتغليب من أساليب العرب في كلامهم، وذلك أنهم – كما قال عنهم ابن هشام–: "يغلِّبون على الشيء ما لغيره، لتَنَاسُب بينهما، أو اختلاط"[١٣٤] ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾[١٣٥].

التعليق/ الواقع أن الرضي ذكر هذا الجواب عن هذا الاعتراض قبل الجامي، فإنه بعد ما أورد اعتراضه هذا، قال: "ولعلّه قصد التغليب"(١٣٦) ونقل ذلك الجامي .

**المطلب السادس عشر : تعريف العدد**

عرّف ابن الحاجب العدد بأنه : "ما وُضِع لكمية آحاد الأشياء"(١٣٧) .

وهنا اعترض الرضيّ بأن (الواحد) و (الاثنان) غير داخلين في هذا التعريف.

قال :"وقوله (آحاد) جمع واحد، فينبغي ألاّ يكون واحد واثنان من ألفاظ العدد؛ لأن (واحدًا) لم يوضع لكمية الأشياء ؛ لأنه يقال : كمْ درهمًا عندك؟، فتقول: واحد، فليس هناك آحاد أشياء، وكذا إذا قلت : اثنان في جواب: كمْ درهمًا؟، ولو دخل واحد واثنان لدخل نحو : رجلٌ ورجلان، لأنهما وُضعا لكمية الشيء أيضًا، وإنْ كانا وُضِعا مع ذلك لما هية الشيء أيضًا، ولو قال: العدد : ما وُضِع لكمية الشيء فَحَسْب لم يدخل نحو رجلٌ ورجلان، ولم يخرج واحد واثنان ؛ لأن لفظ الشيء يقع على كلّ ذي عدد من المفرد والمثنّى وما فوق ذلك، ويجوز أن يقال: ما وُضِع للكميّة فحسْب، ولا خلاف عند النحاة أن لفظ واحد واثنان من ألفاظ العدد "(١٣٨) .

الدفاع/ أجاب الجامي عن هذا الاعتراض بقوله : "كميّة الآحاد ما يجاب به إذا سُئِل عن واحد أو عن أكثر من واحد من تلك المعدودات بـ (كمْ) والألفاظ الموضوعة بإزاء تلك الكمّيات بأن يكون كلُّ واحدٍ منها موضوعًا لكميّة واحدة من أسماء العدد، فالواحد موضوع لكمّية آحاد الأشياء إذا أُخِذت منفردة، فإذا سُئِل عن معدود منها: بكم هو ؟ يُجاب بالواحد، والاثنان موضوع لكمّيّتها إذا أُخِذت مجتمعة متكررة مرّة واحدة، فإذا سُئل عن معدودين يجاب بالاثنين، وهكذا إلى ما لا نهاية له .

فظهر من التقرير أن لفظ الواحد والاثنين داخلان في هذا التعريف؛ لأنهما من أسماء العدد في عُرف النحاة، وإن لم يكونا عند بعض الحسَّاب من العدد. ولمّا كان المتبادر من هذه العبارة أن نفس الكمية هي الموضوع له، من غير اعتبار معنى آخر لا ينتقض التعريف بمثل رجل ورَجُلَين، وذراع وذراعين، ومَنّ ومَنَّين، حيث لا يفهم منها الواحدية و الاثنينيّة فقط"[١٣٩] .

التعليق/ بعد هذا الردّ لا يكون هناك مجال للاعتراض على تعريف ابن الحاجب للعدد.

وقد سبق الشريف الجرجاني الجامي إلى ردّ هذا الاعتراض أيضًا، ولكن بإيجاز.

قال الجرجاني : "قد يقال : إنه عرَّف أسماء العَدَد بأنها موضوعة لكميّات آحاد الأشياء، ويفهم منه أنّ كلَّ واحدٍ منها يكون موضوعًا لكميَّة واحدة من تلك الكميّات، فلا اعتراض وقوله : (ولو قال العدد) المتبادر من العبارة أن الكميّة نفس الموضوع له، وفي نحو (رجلان) ليس الأمر كذلك، فلا يَرِد"[١٤٠].

**المطلب السابع عشر : تعريف الأفعال الناقصة**

عرف ابن الحاجب الأفعال الناقصة بأنها : "ما وُضِع لتقرير الفاعل على صفة، وهي : كان وصار وأَصْبَح وأمْسى..."[١٤١]

التعليق/ واعترض الرضي على هذا الحدّ بقوله : "كان ينبغي أن يقيِّد الصفة، فيقول : على صفة غير مَصْدره، فإن (زيد) في (ضَرَب زيدٌ) أيضاً متصف بصفة الضَرْب، وكذا جميع الأفعال التامّة، وأما الناقصة فهي لتقرير فاعلها على صفةٍ متّصفة بمصادر الناقصة، فمعنى : كان زيدٌ قائمًا أنَّ زيدًا

متَّصفٌ بصفة القيام المتَّصف بصفة الكون، أي الحصول والوجود، ومعنى: صار زيدٌ غنيًّا أن زيدًا متّصف بصفة الغِنى المتَّصف بِصفة الصيرورة أي الحصول بعد أنْ لم يحصل"(١٤٢) .

الدفاع/ أجاب الجامي عن هذا الاعتراض بجواب أطال فيه جدًّا،قال: (لتقرير الفاعل على صفة) أي العمدة فيما وُضِعت له هذه الأفعال هو تقرير الفاعل على صفة ولا شكَّ أن هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذي هو العمدة في الموضوع له؛ لأنّ ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة، فكلٌّ من طرفيها خارج عنها، فخرج من الحدّ الأفعال التامّة ؛ لأنها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها فكلٌّ من الصفة والتقرير عمدة فيما وُضعت له، لا التقرير وحده.

وإنما جعلنا التقرير المذكور عمدة للموضوع له في الأفعال الناقصة، ولا التامة لاشتمالها على معانٍ زائدة على ذلك التقرير، كالزمان في الكلّ، والانتقال والدوام والاستمرار في بعضها، ولو جُعل الموضوع له جزئيات ذلك التقرير، فيقال: (صار) مثلاً موضوع لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال إليه في الزمان الماضي، وكذا كلُّ فعلٍ منها فلا شكّ أن كل جزئيٍّ تمامُ الموضوع له بالنسبة إلى ما هو موضوع له، والصفة خارجة عنه، فخرج الأفعال التامّة منها، ولا يبعد أن يُجْعل اللام في قوله:(لتقرير الفاعل) للغرض، لا صلة للوضع،ولا شكَّ أن الغرض من وضع الأفعال الناقصة هو التقرير المذكور، لا الصفات بخلاف الأفعال التامة،فإن الغرض من وضعها مجموعهما، لا التقرير فحسب، كما عرفت فخرجتْ عن حدّها، فظهر بما ذكرنا أن هذا الحدّ لا يحتاج إلى قيد زائد لإخراج الأفعال التامّة أصلاً"(١٤٣).

التعليـــــق/ جواب الجامي هذا فيه تفصيل كثيـر ومقنـع، ويظهـر سـلامة حـدّ ابن الحاجب للأفعال الناقصة .

وسبق ركنُ الدين الاستراباذي في شرحه المتوسـط الجـامي إلـى هـذا الجـواب، لكنه ذكره بإيجاز ونقله عن السـيوطي، قـال : "وجوابـه أن المـراد أنـه يقـرِّر فاعله على صفةٍ غيرِ صفةِ مَصْدَرِهِ"(١٤٤) .

## المبحث الثاني : دفاعه عنه في الأفعال وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول : فعلا التنازع .
- المطلب الثاني : أفعال القلوب .
- المطلب الثالث: فعلا التعجب .

## المطلب الأول : فعلا التنازع

قال ابن الحاجب : "إذا تنازع الفعلان ظاهرًا بعدهما فقد يكون في الفاعلية، مثل : (ضَرَبَني وأكْرَمَني زيدٌ) وفي المفعولية مثل : (ضَرَبْتُ وأكْرَمْتُ زيدًا) وفي الفاعلية والمفعولية مُخْتلِفَين"(١٤٥)

واعترض عدد من الشُرَّاح والعلماء على قوله : (الفعلان) لأن التنازع يأتي في غير الفعلين . وقد يقع التنازع بين أكثر من فعلين .

قال الرضيُّ : "اعلم أنه لو قال الفعلان فصاعدًا أو شبههما، ليشمل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبَّهة، نحو : أنا أقاتِلٌ وضاربٌ زيدًا، وليَشْمل أيضًا أكثر من عاملين، نحو : ضَرَبْت وأَهَنْت وأكْرَمْت زيدًا، لكان أعمّ لكنه اقتصر على الأصل، وهو الفعل، وعلى أوّل المتعدِّدات، وهو الاثنان"(١٤٦)

وقال ابن جماعة -معترضًا على اقتصاره على الفعلين- : "إذا تنازع الفِعْلان " الأَولَى العاملان والأَوْلَى أن يقال : فصاعدًا، أعني ليدخل فيه قول الشاعر:

كَسَاك ولم تَسْتَكْسِهِ فاشْكُرَنْ لَه ... أخٌ لَك يُعْطِيكَ الجَزِيلَ

وقد تتنازع الأسماء نحو : رأيت ضاربًا ومُكْرِمًا زيدًا، والاسم والفعل مثل ﴿ هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ ﴾"(١٤٨) ولا يتنازع في مضمر، فلا حاجة إلى (ظاهر) (١٤٩) .

وقال السيوطي : "يرد عليه شبه الفعل من الوصف واسم الفعل، فإن التنازع يجري فيه"(١٥٠) .

الدفاع : أجاب الجامي بأن ابن الحاجب "اقتصر على الفعل لأصالته في العمل، وإنما قال : (الفعلان) مع أن التنازع قد يقع في أكثر من فعلين اقتصارًا على أقلّ مراتب التنازع، وهو الاثنان"(١٥١) .

التعليق : يظهر أن هذا الجواب مأخوذ من كلام الرضي السابق، فإنه بعد أن أورد اعتراضه هذا على كلام ابن الحاجب عَقَّب عليه بهذا الجواب [١٥٢]، ونقله الجامي عنه بمعناه.

**المطلب الثاني: أفعال القلوب**

ذكر ابن الحاجب أفعال القلوب وعملها وأحكامها، ثم ذكر أن لبعض هذه الأفعال معنى آخر تنصب فيه مفعولاً واحدًا .

قال : "ولبعضها معنى آخر يتعدَّى به إلى واحد، فظننت بمعنى اتَّهمت، وعَلِمْت بمعنى عَرَفْت، ورأيت بمعنى أبْصَرْت، ووجَدْت بمعنى أَصَبْتَ"[١٥٣]

واعترض الرضي على تخصيص بعض هذه الأفعال بمعنى آخر، فهو يرى أن جميع هذه الأفعال لها معانٍ أُخر، تعمل في معمولاتها غير هذا العمل.

قال : "قوله (ولبعضها معنى آخر) بلْ لكلِّها، فإن (حَسِبْت) بمعنى صِرْت أَحْسَبَ، وهو الذي في شَعْره شُقرة[١٥٤]و(خِلْت) أي صرْت ذا خال، أي خُيَلاء[١٥٥] و(زَعَمْت به) أي كَفَلْت[١٥٦] . وهذه الثلاثة بهذه المعاني تكون لازمة"[١٥٧] .

الدفاع / أراد الجامي الدفاع عن نص ابن الحاجب بإدخاله استثناء هذه الأفعال في شرحه لعبارة ابن الحاجب.

قال : " (ولبعضها) أي ولبعض أفعال القلوب ما عدا (حَسِبْت) و(خِلْت) و (زَعَمْت) معنى آخر قريب من معانيها الأُول، وهي إمَّا العِلْم أو الظنّ، بحيث يمكن أن يتوهم أنه بهذا المعنى أيضًا متعدٍّ إلى مفعولين، وإنما قيّدنا بذلك لئلا يقال : لا وجْه للتخصيص بالبعض ؛ لأن لكلِّ واحدٍ معنى آخر، فإن (خلْتَ) جاء بمعنى : صِرْت ذا خال، (وحَسِبْت) بمعنى : صِرْت ذا حَسَب، و(زَعَمْت) بمعنى : كَفَلْت "[١٥٨] .

التعلـــيق/ اعتُرض على استثناء الجامي لهذه الأفعال مـن أفعـال القلـوب بأنـه غير صحيح ؛ لأن هذه الأفعال هي التي لها معانٍ أخرى .

ولذلك عقّب عصام الدين الإسفرائيني في حاشـيته علـى شـرح الجـامي بقولـه : "لا يصح الاستثناء من بعض أفعال القلوب،لا متَّصـلاً ولا منفصِـلاً، فيجـب حمْلُـه على البدل، ثم إنه لا فائدة في هذا البيان لكمال ظهوره مِنْ بيان المعنى"(١٥٩).

**المطلب الثالث : فعلا التعجب**

ذكر ابن الحاجب أن فِعْلَي التعجـب غيـر متصـرفين، قـال:"ولا يُتصَّـرف فيهمـا بتقديم ولا بتأخير "(١٦٠).

واعترض الرضي على هذه العبارة بـأن التقـديم يسـتلزم التـأخير، فلـو اقتصـر على أحدهما لكان كافيًا .

قال : "كلّ واحدٍ من التقديم والتأخير يستلزم الآخـر؛ لأنـك إذا قـدَّمت شـيئًا علـى شيءٍ أخَّرتَ المقدَّم عليه عن المقدَّم، يريد أنـك لا تقـول: زيـدًا مـا أحْسـنَ، ولا: ما زيدًا أحْسَنَ، ولا : بِزيدٍ أحْسِنْ، لما ذكرنا مـن الـوجهين فـي عـدم تصـرّفهما في أنْفسهما"(١٦١) .

الدفـــاع : أجاب الجامي عن هذا الاعتـراض بعـد أن ذكـره بصـيغة (قِيـل) قال : "قيل عدم التصرف بالتقديم يسـتلزم عـدم التصـرف بالتـأخير، وبـالعكس؛ لأن تقديم الشيء يستلزم تأخير غيره، وكذا تـأخيره يسـتلزم تقـديم غيـره. فلـو اكتفى بأحدهما لكفى، وأُجِيبَ بأن ذِكْـر التـأخير إنمـا هـو للتأكيـد لا للتأسـيس، على أن كلّ واحدٍ منهما وإن لم ينفصل عن الآخر بـالوجود، لكنـه ينفصـل عنـه بالقصْد، فكأنه اعْتَبَر القصْد "(١٦٢) .

التعليـــق/ يظهر من قوله : (وأُجِيبَ) بـأن الـذي أجـاب عـن هـذا الاعتـراض غير الجامي. ولكنني لم أجد هذا الجواب عند غيره.

## المبحث الثالث : دفاعه عنه في الأسماء المرفوعة

وفيه ثلاثة مطالب :

- المطلب الأول : المبتدأ
- المطلب الثاني : الخبر .
- المطلب الثالث : مفعول ما لم يسمَّ فاعله

## المطلب الأول : المبتدأ

ذكر ابن الحاجب[١٦٣]في مسوغات المبتـدأ النكـرة المَثَـل، وهـو قـولهم : "شَـرٌّ أهَرَّ ذا نابٍ"[١٦٤]،وبيَّن في شرحه أن مسوِّغ الابتداء فيـه بـالنكرة تخصُّصُـهُ بمـا يتخصَّص به الفاعل، لشَبَهِهِ به، إذْ يُسْـتعْمل فـي موضـع : مـا أَهَـرَّ ذا نـابٍ إلا شَرٌّ"[١٦٥] .

وهنا اعترض الرضي على عبارة ابن الحاجب، فقـال: "وأمَّـا قـول المصـنف: إن الفاعل يختصّ بالحكم المتقدِّم عليه فـوهم ؛ لأنـه إذا حصـل تخصيصـه بـالحكم فقط كان بغير الحكم غيـر مخصَّـص، فتكـون قـد حكمـت علـى الشـيء قبـل معرفته، وقد قال : إن الحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته"[١٦٦] .

الدفـــاع / أجاب الجـامي عـن هـذا الاعتـراض بـأن : "مـا يتخصّـص بـه الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكومًا عليه بمـا أُسْـنِد إليـه، فإنـك إذا قلـت: قام عُلِم أن ما يُذكَر بعده أمرٌ يصحّ أن يُحكـم عليـه بالقيـام، فـإذا قلـت : رجـلٌ فهو في قوّة قولنا: رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام"[١٦٧] .

التعلـــيق/ اعتراض الرضي علـى عبـارة ابـن الحاجـب نقلـه السـيوطي فـي النكت[١٦٨]، ولم يعلِّق عليه بشيء .

أمَّا الجامي فقد دافع عن كلام ابن الحاجب وصوّبه .

## المطلب الثاني : الخبر

ذكر ابن الحاجب مواضع حذف الخبر وجوبًـا، ومنهـا إذا كـان المبتـدأ مشـتملاً خبره على معنى المقارنة، وعُطِف عليه شيءٌ بالواو التـي بمعنـى (مـع) ومثّـل لذلك بقوله : "كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ"[١٦٩] فخبـر المبتـدأ محـذوف وجوبًـا فـي هـذا المثال، تقديره: كُلُّ رجلٍ وَضيعَتُه مقترنان.

لكن الرضي لم يرَ ما يَدلّ على الخبر المحذوف، فاعترض على ابن الحاجب بأنه كيف يحذف الخبر وجوبًا هنا،مع عدم وجود ما يقوم مقامه، أو يدلّ عليه؟

قال : "وفيه – أي في هذا المثال أيضًا – إشكال، إذْ ليس في تقديرهم لفظ يَسُدُّ مَسَدّ الخبر، فكيف حُذِف وجوبًا ؟ وإنما قلنا ذلك ؛ لأن الخبر مُثَنًّى فمحلُّه بعد المعطوف، وليس بعد المعطوف لفظٌ يسدّ مَسَدَّ الخبر، ولو جاز أن نقول : إن المعطوف سادٌّ مَسَدَّ الخبر المحذوف بعده لم يصح الاعتراض، على تقدير الكوفيين في قولك : ضَرْبي زيدًا قائمًا حاصلٌ، بأنه ليس هناك ما يسدُّ مَسَدَّ الخبر، إذْ لهم أن يقولوا أيضًا: تأخَّر الحالُ عن محلِّه فسدّ مَسَدَّ الخبر، ولو تَكَلَّفْنا وقلنا : التقدير : كلّ رجلٍ مقرونٌ وضَيْعتُه، أي هو مقرونٌ بضَيْعَتِهِ و ضَيْعَتُه مقرونة به،كما تقول : زيدٌ قائمٌ وعمروٌ، ثم حُذِف (مقرون) وأُقيم المعطوف مقامه لبقي البحث في حذف خبر المعطوف وجوبًا من غير سادٍّ مَسَدَّه ويجوز أن يقال عند ذلك : إن المعطوف أُجْري مُجْرَى المعطوف عليه في وجوب حذف خبره هنا. والظاهر أن حذف الخبر في مثله غالبٌ لا وَاجِب"(١٧٠)

الدفاع/ دافع الجامي عن تمثيل ابن الحاجب للخبر المحذوف وجوبًا بهذا المثال في أثناء شرحه لنص ابن الحاجب، قال : "كلّ رجلٍ وضَيْعَتُهُ أي كلٌّ رجلٍ مقرونٌ مع ضَيْعَتِه، فهذا الخبر واجب حذفه ؛ لأن الواو تدلّ على الخبر الذي هو (مقرون) وأُقيم المعطوف في موضعه "(١٧١) .

التعليق/ جواب الجامي عن اعتراض الرضي صحيح لأن في الجملة ما يدل على الخبر، وهو واو المعية، وقد ذكر هذا الاعتراض السيوطي(١٧٢)، ولم يجب عنه .

## المطلب الثالث : مفعول ما لم يسمَّ فاعله

منع ابن الحاجب أن يقع المفعول الثاني من مفعولي باب (عَلِمْت) والمفعول الثالث من مفعولات باب (أَعْلَمْت) والمفعول له والمفعول معه نائبًا عن الفاعل[١٧٣] ووضح ذلك في شرحه بقوله : "إنما لم يقع المفعول الثاني من باب (عَلِمْت) ولا الثالث من باب (أَعْلَمْت) لأن أفعالهما تدخل على المبتدأ و الخبر، والمفعول الثاني في الأول والثالث في الثاني هما خبر المبتدأ في المعنى، ولو أقيما مقام الفاعل لصارا مخبرًا عنهما، وهذا باطل لأن الخبر لا يكون مخبرًا عنه "[١٧٤] .

واعترض الرضي على تعليله في المسند والمسند إليه .

قال : "وفيما قالوا نظر ؛ لأن كون الشيء مسندًا إلى شيء ومُسْنَدًا إليه شيء آخر في حالة واحدة لا يَضرّ،كما في قولنا : أعجبني ضَرْبُ زيدٍ عمرًا (فأعجبني) مُسْنَد إلى (ضَرْب) و (ضَرْب) مسنَدٌ إلى (زيدٍ)، ولو كان لفظٌ مُسْنَدًا إلى شيء أُسْنِدَ -أي ذلك الشيءَ -إلى ذلك اللفظ بعينه لم يجز. وهذا كما يكون الشيء مضافًا ومضافًا إليه بالنسبة إلى شيئين، كغلام في قولك: فرسُ غلامِ زيدٍ "[١٧٥] .

الدفاع / أجاب الجامي عن هذا الاعتراض في أثناء شرحه لقول ابن الحاجب، قال : "لا يقع موقع الفاعل المفعول الثاني من مفعولي باب (علمت) لأنه مُسْنَد إلى المفعول الأول إسنادًا تامًّا، فلو أُسند الفعل إليه – ولا يكون إسناده إلاّ تامًّا لزم كونه مُسْنَدًا و مُسْنَدًا إليه معًا، مع كون كلٍّ من الإسنادين تامًّا، بخلاف : أعجبني ضَرْبُ زيدٍ، لأن أحد الإسنادين – وهو إسناد المصدر –غير تامّ، ولا المفعول الثالث من مفاعيل باب (أَعْلَمْت) إذْ حكمه حكم المفعول الثاني من باب (عَلِمْت) في كونه مُسْنَدًا"[١٧٦] .

التعليق/ عبارة الجامي واضحة في أنها ردّ على اعتراض الرضي في إسناد الشيء إلى شيء مع كونه مُسْنَدًا إليه شيء آخر، وأن ذلك مختصٌّ بالإسناد غير التام، وهو إسناد المصدر، فلا يدخل فيه إسناد الفعل الذي ذكره ابن الحاجب .

**المطلب الرابع : خبر لا النافية للجنس**

مثّل ابن الحاجب لخبر (لا) النافية للجنس بقوله : "نحو : لا غلامَ رجلٍ ظريفٌ فيها"(١٧٧)

وهنا اعترض الرضي على إيراد ابن الحاجب للجار والمجرور (فيها) بعد الخبر، في هذا المثال.

قال : " قوله : (ظريف فيها) لا فائدة في إيراد هذا الظرف بعد الخبر، ولا معنى له إنْ علّقناه بالخبر، إذْ يكون المعنى : ليس لغُلامِ رَجلٍ ظرافة في الدار، وهذا معنى سَمْج(١٧٨)، ومثاله أيضًا ظاهر بسبب هذا الظرف في كون (ظريف) صفة لـ (غلام رجُل) والظرف خبر (لا) والمعنى: ليس في الدار غلامُ رجلٍ ظريفٌ ولو قال : لا غُلامَ رَجُلٍ قائمٌ فيها لكان أظْهر من جهة المعنى في كون (فيها) متعلِّقًا بالخبر"(١٧٩) .

الدفاع/ دافع الجامي عن تمثيل ابن الحاجب بهذا المثال، ووجّه كلامه توجيهًا سديدًا تضمَّن الرد على اعتراض الرضي. بأن جعل الجار والمجرور (فيها) خبرًا ثانيًا لا ظرفًا لما قبله، وعلّل لذلك.

قال : "إنما عدل عن المثال المشهور، وهو قولهم: (لا رجلَ في الدار) لاحتمال حَذْف الخبر، وجَعْل (في الدار) صفة، بخلاف ما ذكر؛ لأن (غلام رجل) معربٌ منصوب، لا يجوز ارتفاع صفته على ما هو الظاهر، (فيها) أي

في الدار خبَرٌ بعد خبَر، لا ظرف (ظريف) ولا حال؛ لأن الظرافة لا تتقيد بالظرف ونحوه، وإنما أتى به لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافةِ كلِّ غلامِ رجلٍ، وليكون مثالاً لنوعي خبرها، الظرف وغيره"[١٨٠]

التعليق/ ذكر السيوطي[١٨١] اعتراض الرضي، ولم يعلّق عليه بشيء، فكأنه ارتضاه، بينما دافع الجامي عن مثال ابن الحاجب، وصحّحه كما نقلته عنه .

## المبحث الرابع : دفاعه عنه في الأسماء المنصوبة، وفيه سبعة مطالب :

- المطلب الأول : الاشتغال .
- المطلب الثاني : الحال .
- المطلب الثالث : المستثنى .
- المطلب الرابع : المنادى بلامي التعجب
- المطلب الخامس: ترخيم المنادى .
- المطلب السادس : المبهم من الظروف
- المطلب السابع : لفظ التحذير.

**المطلب الأول : الاشتغال**

أورد ابن الحاجب في باب الاشتغال قوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ كَلَمْحٍۭ بِٱلْبَصَرِ ﴾[١٨٢] على أن النصب في قوله : (كلَّ) على الاشتغال أولى من الرفع؛ لأنه مع الرفع قد يؤدي إلى اللبس في جملة (خلقناه) بين الوصفية والخبرية، لاحتمال كون قوله (بِقَدَر) هو الخبر، وهو خلاف المعنى المقصود.[١٨٣]

وهنا اعترض الرضي على هذا الترجيح للنصب، وعقّب على هذا المثال بقوله : "والمثال الذي أورده المصنف من الكتاب العزيز – أعني قوله تعالى: (وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ كَلَمْحٍۭ بِٱلْبَصَرِ) لا يتفاوت فيه المعنى،سواء جَعَلْت الفعل خبرًا أو صفة، فلا يصح إذن للتمثيل، وذلك لأن مراده تعالى ب(كلِّ شيءٍ) كل مخلوق، نصَبْتَ (كلّ) أو رَفعْتَه، وسواء جَعَلْتَ (خلقْنَاه) صفة مع الرفع أو خبرًا عنه وذلك أن قوله (خلقْنا كل شيء بقدر) لا يريد به: خَلَقْنَا كلَّ ما يقع عليه اسم شيء؛ لأنه تعالى لم يَخْلق جميع الممكنات غير المتناهية، ويقع على كلّ واحدٍ منها اسم (شيء) فكلُّ شيءٍ في هذه الآية ليس كما في قوله تعالى: چ ک گ گ گ چ [١٨٤] لأن معناه أنه قادر على كلِّ ممكنٍ غير مُتناهٍ، فإذا تقرر هذا قلنا: إن معنى (وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ كَلَمْحٍۭ بِٱلْبَصَرِ) على أن (خلقناه) هو الخبر: كلُّ مخلوق مخلوقٌ بقدر . وعلى أن (خَلَقناه) صفة : كلُّ شيءٍ مخلوق كائنٌ بقَدَر، والمعنيان واحد"[١٨٥].

الدفاع / أجاب الجامي بأن في قراءة النصب ما يبعد اللبْس الواقع بين خبرية ذاتٍ ما هو مفسِّر ووصفيّته .

قال شارحًا كلام ابن الحاجب : "وكذلك يُختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبْس المفسِّر، أي التباس ما هو مفسِّر في حال النصب، لكن لا مِن

حيث هو مفسِّر في هذه الحال، بل من حيث هو خبرٌ من حيث الرفع بالصفة، فلا يُعْلَم أنَّه خَبَرٌ عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود، أو صفة له مع مخالفته للمعنى المقصود، فالالتباس إنما هو بين خبرية ذاتِ ما هو مفسَّر على تقدير النصب ووصفيّته، لابينه بوصْف التفسير وبين الصفة فإن التركيب لا يحتملهما معًا، مثل قوله تعالى : ﴿وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍۭ بِٱلْبَصَرِ﴾[١٨٦] بنصب (كل شيء) على الإضمار، بشريطة التفسير، ولو رُفع بالابتداء وجعل (خَلَقْناه) خبرًا له لكان موافقًا للنصب في أداء المقصود، ولكن خِيف لبسه بالصفة، لاحتمال كون قوله : (بقدر) خبرًا وهو خلاف المقصود، فإن المقصود الحكم على (كل شيء) بأنه مخلوقٌ لنا بقدر، لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا أنه بقدر، فإنه يُوهم كون بعض الأشياء الموجودة غير مخلوق لله، كما هو مذهب المعتزلة في الأفعال الاختيارية للعباد"[١٨٧]

التعليق/ وهذا الجواب الواضح والتفصيل الجيّد من الجامي مناسب في الردّ على اعتراض الرَضيّ، وفيه يظهر أن قراءة الجمهور بالنصب أولى من قراءة الرفع.

وقد وضّح ذلك – أيضا– ابن المنيّر الإسكندري في تعليقه على كلام الزمخشري عن اختيار جمهور القراء لقراءة النصب، قال : "كان قياس ما مهَّده النحاة اختيار رفع (كلّ) لكن لم يقرأ بها واحدٌ من السبعة، وإنما كان كذلك لأن الكلام مع الرفع جملة واحدة ومع النصب جملتان، فالرفع أخصر مع أنه لا مقتضَى للنصب هاهنا من أحد الأصناف الستة، أعني الأمر والنهي إلى آخرها، ولا أجد هنا مناسبَ عطفٍ ولا غيره ممّا يعدونه من مَحَالِّ اختيارهم للنصب، فإذا تبين ذلك فاعلم أنه إنما عُدِل عن الرفع إجماعًا لسرٍّ

لطيف يعيّن اختيار النصب، وهو أنه لو رُفع لوقعت الجملة التي هي (خلَقْناه) صفة لشيء ورُفعِ قوله (بقَدَر) خبرًاعن(كل شيء) المقيّد بالصفة، ويحصل الكلام على تقدير: إنا كلُّ شيءٍ مخلوق لنا بقَدَر، فأفهم ذلك أن مخلوقًا ما يضاف إلى غير الله تعالى ليس بقَدَر، وعلى النصب يصير الكلام : إنا خلقْنا كلَّ شيء بقَدَر، فيفيد عموم نسبة كلّ مخلوق إلى الله تعالى، فلمَّا كانت هذه الفائدة لا تواريها الفائدة اللفظية على قراءة الرفع، مع ما في الرفع من نقصان المعنى، ومع ما في هذه القراءة المستفيضة من مجيء المعنى تامًّا واضحًا كفَلَق الصبح لا جَرَم أجمعوا على العدول عن الرفع إلى النصب"[١٨٨] .

## المطلب الثاني: العامل في الحال

ذكر ابن الحاجب أن عامل الحال الفعل أو شِبْهه أو معناه .

قال : "وعامله الفعلُ أو شِبْهُهُ أومعناه"[١٨٩] .

فسَّر الرضي (معنى الفعل) بما يُسْتَنْبَط من معنى الفعل كالظرف والجار والمجرور، ثم اعترض على ابن الحاجب بالنقض باسم الإشارة وحرف التنبيه في عملهما في الحال مع أنهما لا يشبهان الفعل.

قال : "وينتقض ما قاله باسم الإشارة وحرف التنبيه فإنهما لا يشبهان الفعل لفظًا مع عملهما في الحال، وكذا كاف التشبيه، وكذا إنّ وأنّ يُشْبهانه لفظًا ومعنى ولا يعملان في الحال، فالأَوْلَى إحالة ذلك على استعمالهم وألَّا نعلّله"[١٩٠]

الدفاع/ أجاب الجامي بأن المراد بمعنى الفعل المستنبَط من فحوى الكلام فيشمل الإشارة والتنبيه والنداء والتمنّي والترجّي والتشبيه.

قال : " أو معناه المستنبَط في فحوى الكلام من غير التصريح به أو تقديره كالإشارة والتنبيه من نحو: هذا زيدٌ قائمًا، وكالنداء والتمنِّي والترجِّي والتشْبِيه في نحو يا زيدُ قائمًا، وليتك عندنا مُقيمًا، ولعلَّه في الدار قَائمًا وكَأنَّه أسدٌ صائلاً" (١٩١).

التعليق/ بهذا الجواب استطاع الجامي أن يردّ اعتراض الرضيّ على كلام ابن الحاجب بالنقض باسم الإشارة وحرف التنبيه والتمنّي والترجِّي والنداء؛ لأن كلَّ ذلك داخل في معنى الفعل

وقد اعترض ابنُ جماعة على قول ابن الحاجب:(أو معناه) من جانب آخر. قال: "العامل هو اللفظ المتضمِّن معنى الفعل، لا المعنى المجرَّد، فإذا قلت:(كأنَّ زيدًا طَالعًا أسدٌ) فالعامل (كأنَّ) المتضمنة معنى (أُشْبِّه)". (١٩٢)

وهذا خلاف رأي الجمهور فيما ظهر لي من أقوال العلماء؛ لأنهم يرون أن العامل عند التشبيه والإشارة والتنبيه ليس لفظ الأداة وإنما المعنى، فالعامل عند التشبيه معنى(كأنّ) وهو أُشَبِّه، والعامل عند الإشارة معناها وهو (أُشِيرُ) والعامل عند التنبيه معناه، وهو (أُنبِّه).

قال ابن هشام : "الحال إنما يعمل فيها الفعلُ أو شِبْهُه أو معناه"(١٩٣) .

**المطلب الثالث : حكم المستثنى**

قال ابن الحاجب: "وهو منصوب إذا كان بعد (إلَّا) غير الصفة في كلامٍ موجب"(١٩٤) .

وهنا اعترض الرضيّ على قوله : (غير الصفة) بأنه لا حاجة لتقيد (إلاَّ) بذلك، لأنه في باب حكم المستثنى، أمَّا ما بعد (إلَّا) الوصفية فليس من باب المستثنى .

قال: "لم يحتج إلى قوله (غير الصفة) لأنه في نَصْب المستثنى، وما كان بعد (إلَّا) التي للوصف ليس بمستثنى"[١٩٥] .

الدفاع/ أجاب الجامي عن هذا الاعتراض بأنّ في ذِكْر هذا القيد تنبيهًا وتذكيرًا، حتى لا يذهب عقل القارئ إلى غيره.

قال : "(غير الصفة) قَيَّد به، وإنْ لم يكن الواقع بعد (إلاّ) التي للصفة داخلاً في المستثنى لئلا يُذْهل عنه"[١٩٦].

التعليق/ هذا جواب مناسب من الجامي على اعتراض الرضيّ وإن كان الاعتراض غير وارد من أصله؛ لأن من ذَكَر الاحترازات فقد خرج عن عهدة الانتقادات.

## المطلب الرابع : المنادى بلامَي التعجّب

أَوْرَدَ الجامي اعتراضًا على حَصْر ابن الحاجب المنادى المجرور بأنه الذي دخلت عليه لام الاستغاثة في قوله: "ويُخفض بلام الاستغاثة، نحو يا لَزَيدٍ"[١٩٧] مع أن المنادى قد يجرّ بغير لام الاستغاثة مثل لام التعجّب ولام التهديد .

ثم أجاب عن هذا الاعتراض.

قال:" قيل: قد يُخفض المنادى بلامي التعجب والتهديد أيضًا، فلام التعجب نحو: يا لِلماء، ويا لِلدَّواهي، ولام التهديد نحو: يا لزيدٍ لأقتلنّك، فلِمَ أهمل المصنف ذكرهما، وكيف يصدق قوله فيما بعد:" ويُنْصَب ما سواهما" كُلِّيًّا.

وأجيب بأنّ كُلاًّ من هاتين اللامين لام الاستغاثة كأن المهدِّد – اسم فاعل- يستغيث بالمهدَّد – اسم مفعول – ليحضر، فينتقم منه، ويستريح من أَلَم خصومته، وكأن المتعجِّب يَسْتَغيث بالمتعجب منه ليَحْضُر، فيقضي منه التعجب، ويتخلّص منه .

وأُجيب عن لام التعجب بوجه آخر ذكره المصنف في الإيضاح[١٩٨] وهو أن "المنادى في قولهم : يا لِلماء، ويا لِلدَّواهي، ليس الماء ولا الدواهي، وإنما المراد يا قومُ، أو يا هؤلاء اعجبوا لِلماء ولِلدَّواهي.

ولا يخفى عليك أن القول بحذف المنادى على تقدير كَسْر اللام ظاهر، وأمَّا على تقدير فتْحها فمشْكِل؛ لانتفاء ما يقتضي فَتْحها حينئذٍ، كما هو ظاهر ممّا سبق".[١٩٩]

التعليق/ لم أجد هذا الاعتراض على كلام ابن الحاجب عند أحدٍ من شُرَّاح الكافية، وقد ذكر الجواب عنه الجامي نفسه.

**المطلب الخامس: ترخيم المنادى**

ذكر ابن الحاجب أنّ المحذوف من الاسم المنادى "إن كان في آخره زيادتان في حكم الواحدة كأسماء، ومروان، أو كان في آخره حرفٌ صحيح قبله مدَّة وهو أكثر من أربعة أحرف حُذِفَتا"[٢٠٠] .

علّق الرضيّ على قوله : (أو كان في آخره حرف صحيح) معترضًا عليه بأنه يلزم أن يقيّد الحرف الصحيح بكونه غير تاء التأنيث، والمدّة بكونها زائدة.

قال: "كان عليه أن يقول : حرف صحيح غير تاء التأنيث، قبله مدَّة زائدة، وذلك لأنه لا يحذف في نحو (عَفَرْناة)[٢٠١]و(سِعْلاة)[٢٠٢] إلا التاء وحدها؛ وذلك لكونها كلمة واحدة، وإن كانت على حرف فاكتُفِي بها، وكذا إذا كانت المدَّة غير زائدة لم تحذف، كما في مُسْتَمَاح ومُسْتَمِيح"[٢٠٣] .

الدفاع/ أجاب الجامي عن هذا الاعتراض بأن المراد من قوله: (حرف صحيح) وقوله: (قبله مدّة) المتبادر إلى الذهن وهو الحرف الصحيح الأصلي، والمدّة الزائدة .

قال : "أو كان في آخره حرف صحيح أي صحيح أصْـلِيٌّ، لتبـادره إلـى الـذهن ؛ لأن الغالب في الحرف الصحيح الأصـالة، فيخـرج منـه نحـو (سِـعْلاة) لأنـه لا يحذف منـه إلا التـاء، وهـو أعـمّ مـن أن يكـون حقيقـة أو حُكْمًـا، فيشـمل مثل(مَرْميّ) و (مَدْعوّ) فـإن الحـرف الأخيـر منهمـا فـي حكـم الصـحيح فـي الأصالة، (قبله مَـدَّة) أي ألـف أو واو أو يـاء سـاكنة، حركـة مـا قبلهـا مـن جنسها، والمراد بها المـدّة الزائـدة، لتبادرهـا إلـى الـذهن، لغلبتهـا وكثرتهـا، فيخرج منه نحو(مُخْتار) فإنه لا يحذف منه إلا الحرف الأخير"[٢٠٤] .

التعليـــــق/ حَمَل الجامي عبارات ابن الحاجب على أصلها .

وحَمْلُها على الأصل يبعد عنها الاحتمالات البعيدة، وعلـى ذلـك لا يَـرِد مـا ذكـره الرضيّ من اعتراض .

**المطلب السادس : المبهم من الظروف**

فسَّر ابن الحاجب المبهم من ظروف المكان بالجهـات السـتّ، وحُمِـل عليـه لفـظ (مكان) لكثرته.

قال : "وفُسِّر المـبهم بالجهـات السـت، وحُمِـل عليـه عنـد ولـدى وشِـبْهِهما لإبهامهما ولفظ (مكان) لكثرتـه، ومـا بعـد(دخلت) نحـو: دخلـت الـدارَ، علـى الأصح ".[٢٠٥]

أمّا الرضيّ : فاختار تفسير المبهم من المكان بأنه ما كان غير محصور .

واعترض على إطلاق ابن الحاجب .

قال : "ولا ينبغي للمصنف هذا الإطلاق، فإن لفظ (مكـان) لا يُنْصَـب إلاّ بمـا فيـه من معنى الاستقرار، فلا يقال: كَتَبْت المصحفَ مكانَ ضَرْبِ زيد"[٢٠٦].

الدفـــاع/ دافع الجامي عن رأي ابن الحاجـب فـي أثنـاء شـرحه هـذه الجملـة

من كلامه، قال: "وفُسِّرَ المبهم من المكان بالجهات الستّ، وهي أمام وخَلْف ويمين وشمال وفوق وتحْت، وما في معناها ؛ فإن (أمام زيد) مثلاً يتناول جميع ما يقابل وجْهه إلى انقطاع الأرض، فيكون مُبْهَمًا . ولمّا لم يتناول هذا التفسير بعض الظروف المكانية الجائز نصْبُها قال: وحُمِل عليه – أي على المبهم المفسَّر بالجهات الستّ – عِنْد ولدى وشبْههما نحو: دُون وسِوَى لإبهامهما أي لإبهام عِنْد ولَدَى، ولم يذكر وجْه حَمْل شبههما عليه ؛ لأن حكمه حكمهما، وفي بعض النسخ (لإبهامهما) كما هو الظاهر، وكذا حُمِل على المبهم من المكان لفظ (مكان) وإن كان معيَّنًا، نحو: جَلَسْت مَكَانَك، لكثرته في الاستعمال، مثل الجهات الست، لا لإبهامه" .[٢٠٧] .

التعليق/ يظهر أن الخلاف بين ابن الحاجب والرضيّ في سبب نصْب لفظ(مكان) على الظرفية وتعليله، فابن الحاجب يرى أنه نُصِب على الظرفية، بسبب كثرة الاستعمال، فأسقطوا منه حرف (في) تخفيفًا، بينما يرى الرضيّ أنه نُصِب على الظرفية لما فيه من معنى الاستقرار، فهما متفقان على أن هذا اللفظ يُنْصَب على الظرفية، لكن ما سبب ذلك ؟

ويظهر لي أن ما اختاره ابن الحاجب ورجّحه الجامي هو الأَوْلَى في التعليل، لكثرة ما يعلّل به النحويون .[٢٠٨]

**المطلب السابع : لفظ التحذير**

مثَّل ابن الحاجب للمنصوب على التحذير بقوله: "مثل إِيَّاكَ والأسدَ، وإِيَّاكَ وأنْ تحذف ..."[٢٠٩].

وهنا اعترض الرضيّ بأن قوله هذا يوحِي بأن المحذّر منه هو لفظ (إيّاك) وحده، لا المعطوف مع أن لفظ التحذير يشملهما .

قال : "قوله: "معمول بتقدير (اتّق) تحذيرًا ممّا بعده، مُؤذِنٌ بأن لفظ التحذير هو (إيّاك) دون المعطوف، وليس كذا، بل التحذير لفظ المعطوف والمعطوف عليه، والصحيح أن يقال: لفظ التحذير على ضربين؛ إمّا لفظ المحذَّر منه مكرّرًا، معمولاً لـ (بَعِّد) مقدَّرًا، نحو: الأسدَ الأسدَ، أو لفظ المحذَّر مع المحذّر منه بعده معمولاً لـ (بَعِّد) مقدَّرا"[٢١٠]

الدفاع / ردَّ هذا الاعتراض الجامي بأن المعطوف على لفظ (إيّاك) وهو (الأسد) تابع للتحذير، فهو خارج عن الحدّ.

قال : "وأجيب بأنه تابع للتحذير، والتوابع خارجة عن المحدود، بدليل ذكْرها فيما بعد"[٢١١] .

التعليق/ بهذا الجواب يكون اعتراض الرضي على كلام ابن الحاجب غير وارد، لأن ما ذكره خارج عن المحدود، فلا يُعتَرَض به .

## المبحث الخامس: دفاعه عنه في الأسماء المجرورة

وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول : ياء المتكلم .
- المطلب الثاني : المضاف لمعرفة .
- المطلب الثالث: المجرور بالحرف .

## المطلب الأول : ياء المتكلم

قال ابن الحاجب : "وإذا أُضيف الاسم الصحيح أو الملْحَق به إلى ياء المتكلم كُسِر آخره، والياء مفتوحة أو ساكنة"(٢١٢).

واختلف في الأصل في حركة ياء المتكلم هل هو الفتح أو السكون؟

ورجّح ابنُ الحاجب أن الأصل فيها الفتح(٢١٣).

أما الرضيّ فخالفه في ذلك، فهو يرى أن الأصل في حركة ياء المتكلم السكون لا الفتح . وردّ تعليل ابن الحاجب .

قال: "وقال بعضهم: أصلها – أي حركة ياء المتكلم – الإسكان، وهو أولى؛ لأن السكون هو الأصل، وقولهم: الواضع ينظر إلى الكلمة حال إفرادها ممنوع، وظاهر أنه نظر في المضمرات إلى حال تركيبها، بدليل وَضْعِها مرفوعة ومنصوبة ومجرورة، والإعراب لا يكون إلا حالة التركيب، ولو لم ينظر في الكلمات إلى حال تركيبها لم يطَّرد وضعه للكلِم التي ليس فيها حال التركيب علةُ البناء على ثلاثة أحرف فما زاد، بل جاز وَضْعُها على حرف أو حرفين، كما وُضِع ياءُ الضمير وكافُهُ ونحو (مَنْ) و(ما)"(٢١٤).

الدفاع/ الجامي صحّح اختيار ابن الحاجب في حركة ياء المتكلم، وهو الفتح، وعلَّل لذلك، وفي هذا دِفاع عن رأي ابن الحاجب .

قال : "وقد اختُلِف في أنّ أيَّهما الأصل. والصحيح أنه الفتح؛ إذْ الأصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة، لئلاَّ يلزم الابتداء بالساكن حقيقة أو حُكْمًا، والأصل فيما يُبْنَى على الحركة الفتح، والسكون إنما هو عارِضٌ للتخفيف".(٢١٥)

التعليق/ رجَّح الجامي اختيار ابن الحاجب بأن حركة ياء المتكلم الفتح،

وعلَّل ذلك بالرجوع إلى الأصل؛ لأن الأصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة، حتى لا يلزم الابتداء بالساكن، ولأن الضمائر المبنية على حرف واحد كتاء الفاعل ونون النسوة، متحرِّكة وليست ساكنة .

وجعل ابن يعيش الفتح فيها هو الأصل قال: "يا غلاميَ بفتح الياء، وهو الأصل فيها من حيث كانت نظيرة الكاف في أخوك وأبوك، والإسكان فيها ضَرْب من التخفيف "(٢١٦) .

وممّن رجّح رأي ابن الحاجب - أيضًا - في حركة ياء المتكلم ابنُ جماعة، وذكر لذلك تعليلاً آخر قال : "والياء مفتوحة؛ لأنه الأصل، لأنها اسم فاحتاجت إلى التقوية، ولا يَرِد واو المخاطبين وياء المخاطبة؛ لأنهما في حكم الانفصال، فكانا كالكلمة المنفصلة، وسكون الياء تخفيف"(٢١٧).

**المطلب الثاني : المضاف لمعرفة**

جعل ابن الحاجب المعارف ستة أنواع، فقال : "وهي المضمرات والأعلام والمبهمات وما عُرِّف باللام و بالنداء والمضاف إلى أحدها معْنى"(٢١٨).

وجاء الاعتراض هنا على قوله: (المضاف إلى أحدها)، فإنه قد يكون مضافًا لمضافٍ لمعرفة، فلا يدخل في المضاف إلى هذه الأنواع .

وقد ذكر هذا الاعتراض الجامي عن غيره بصيغة (قِيل)، إلا أنه لم يذكر من أورد هذا الاعتراض .

قال : " قِيل: كان عليه أن يقول: والمضاف إلى المعرفة، ليدخل فيه المضاف إلى المضاف إلى المعرفة أيضًا، مثل : غلامُ أبيك "(٢١٩).

الدفاع/ أجاب الجامي عن هذا الاعتراض بقوله: "والجواب أن المراد بالمضاف إلى أحدها أعمُّ من أن يكون بالذات أو بالواسطة، ولا يخفى عليك

نظراً إلى ما سبق أن المضـاف إذا كـان لفـظ الغيـر أو المِثْـل أو الشَّـبَه فهـو مستَثنى من هذا الحكم".(٢٢٠)

التعليـق/ لم أجد هذا الاعتـراض عنـد الرضـي ولا عنـد غيـره مـن شـرّاح الكافية، إلاّ أنني وجدت الشريف الجرجاني قد أجـاب عـن هـذا الاعتـراض، كمـا عند الجامي .

قال : "إن المراد بالمضاف إلى أحـدها أعـمُّ ممّـا بالـذات،أو بالواسـطة، فيـدخل المضاف إلى المضاف إلى المعرفة"(٢٢١) .

**المطلب الثالث : المضاف إليه**

جعل ابن الحاجب الاسم المجرور بحـرف جـرّ مضـافًا إليـه، وأن حـرف الجـرّ مقَدَّر في الإضافة اللفظية أيضا.

قال : "المضاف إليه كلّ اسمٍ نُسِب إليـه شـيءٌ بواسـطة حـرف جـرّ، لفظـا أو تقديرًا مُرادًا ".(٢٢٢)

وهنا اعترض الرضي على تسمية المجرور بحرف جرّ مضـافًا إليـه، وقـال: إنـه خلاف اصطلاح القوم، واعترض على تقدير حرف الجر في الإضافة اللفظية.

قال: " بَنَى الأمر أولاً على أن المجرور بحـرف جَـرٍّ ظـاهرٍ مضـافٌ إليـه، وقـد سَمَّاه سيبويه أيضًا مضـافًا إليـه، لكنـه خـلاف مـا هـو المشـهور الآن مـن اصطلاح القوم، فإنه إذا أُطْلِق لفظ المضاف إليه أُريد به مـا انجـرّ بإضـافة اسـمٍ إليه بحذف التنوين من الأول للإضافة، وأمَّا من حيث اللغـة فـلا شـكَّ أن (زيـدًا) في: مررت بزيد مضافٌ إليه المرور بواسطة حرف الجرّ"(٢٢٣).

ثم قال : "ليس (الوجه) في قولنا: زيدٌ حَسَنُ الوجْهِ مضـافًا إليـه (حَسَـن) بتقـدير حرف الجر، بل هو هو، وكذا في ضـارب زيـدٍ؛ لأن (ضـارب) وإن كـان مضـافًا

إلى زيد لكن بنفسه لا بحرف الجرّ"[٢٢٤].

الدفاع/ يظهر أن الجامي موافق للرضيّ، ولم يجب عن هذا الاعتراض، إلَّا أنه حاول أن يتلمَّس عُذْرًا لابن الحاجب بتقدير بعضهم لحرف الجرّ في الإضافة اللفظية.

قال: "وقد تكلّف بعضهم في إضافة الصفة إلى مفعولها، مثل: ضاربُ زيدٍ بتقدير اللام، تقوية للعمل، أي ضاربٌ لزيدٍ، وفي إضافتها إلى فاعلها مثل : الحَسَن الوجهِ بتقدير (مِنْ) البيانية؛ فإن ذكر الوجه في قولنا: جاءني زيدٌ الحَسَنُ الوجه بمنزلة التمييز، فإن في إسناد (الحُسْن) إلى (زيد) إبهامًا؛ فإنه لا يُعلَم أيُّ شيءٍ منه حَسَن، فإذا ذكر الوجْهَ فكأنه قال : مِن حيث الوجْهِ"[٢٢٥].

التعلق/ إطلاق المضاف إليه على الاسم المجرور بحرف جرّ هو خلاف اصطلاح النحويين.

لكن ابن الحاجب تابع سيبويه في هذا المصطلح، فقد سمّاه سيبويه مضافًا إليه، و ذكر ذلك الرضيّ .

قال سيبويه : "واعلم أن المضاف إليه ينجرّ بثلاثة أشياء، بشيء ليس باسم ولا ظرف، وبشيء يكون ظرفًا، وباسمٍ لا يكون ظرفًا، فأما الذي ليس باسمٍ ولا ظرف فقولك: مررت بعبدِ الله..."[٢٢٦]

ويرجّح ذلك ما نقله الجامي فيما سبق عن بعض النحويين من تقدير حرف الجرّ في الصفات المضافة.

## المبحث السادس : دفاعه عنه في المبنيّات والكنايات

وفيه ثلاثة مطالب :

- المطلب الأول : الضمائر .
- المطلب الثاني : الموصولات .
- المطلب الثالث : الكنايات.

## المطلب الأول : الضمائر

ذكر ابن الحاجب في باب الضمير أنه لا يصح أن يُؤْتى بالضمير المنفصل إلا لتعذّر المجيء بالضمير المتّصل، ثم ذكر أماكن تعذّر الإتيان بالضمير المتّصل.

قال: "ولا يسوغ المنفصل إلاّ لتعذّر المتّصل، وذلك بالتقديم على عامله، أو بالفَصْل لغرضٍ، أو بالحذف، أو بكون العامل معنويًّا، أو حرفًا والضمير مرفوع، أو بكونه مُسْنَدًا إليه صفةٌ جَرَتْ على غير مَنْ هي له"(٢٢٧).

وأتى اعتراض الرضيّ على الجملة الأخيرة في نصّ ابن الحاجب، وهي قوله: "أو بكونه مسندًا إليه صفةٌ جَرَت على غير مَنْ هي له"(٢٢٨).

فاعترض على جَعْل الصفة الجارية على غير مَنْ هي له مسندةً إلى الضمير المنفصل.

قال : "قد ذكرنا أنه – أي الضمير المنفصل– ليس بمسندٍ إليه الصفة، بل هو تأكيد للمسند إليه، ثم نقول : إنما أُبرز هذا الضمير تأكيدًا إذا جَرَتْ الصفة على غير ما هي له، ونعني بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبَّهة، ونعني بالجرْي أن تكون نعتًا أو حالاً أو صلة أو خبرًا "(٢٢٩).

فالرضيّ يمنع جعْل هذا الضمير مسندًا إليه، ويجعله تأكيدًا.

الدفاع/ صحّح الجامي القول بأن الضمير المنفصل الواقع بعد صفة جارية على غير مَنْ هي له فاعلٌ للصفة، وليس تأكيدًا، كما قال الرضيّ، وهذا دفاع عن قول ابن الحاجب .

قال الجامي:"وإنما يصحّ ذلك – أي إبراز الضمير بعد صفة جارية على غير مَنْ هي له – إذا كان (هي) فاعلاً لا تأكيدًا، وإلاّ لكان داخلاً في صورة الفصل

لغرض التأكيد، ولكنه تأكيد لازم لا فاعل، بدليل (نحن الزيدون ضاربُوهم نحن)، ورُوِي عن الزمخشري (ضاربُهم نحن) وعلى هذا يكون فاعلاً، كما قال"[٢٣٠].

التعليق/ دافع الجامي عن إعراب ابن الحاجب للضمير البارز بعد الصفة الجارية على غير مَنْ هي له بكونه فاعلاً لا تأكيدًا، لأن القول بأنه تأكيد يكون داخلاً في صور الفَصْل السابقة، فلا حاجة لذكره مرة أخرى. واستدل برواية الزمخشري لقولهم: (الزيدون ضاربُهُم نحن) فيكون هذا الضمير المنفصل فاعلاً للصفة، لا تأكيدًا .

وقد أورد الزمخشري هذه المسألة نفسها في أحاجيه، وأجاب بأن هذا الضمير يُعرَب فاعلاً، لا تأكيدًا.

قال: "فإن قلت: هذا الضمير مسندةٌ إليه الصفة، أم هو تأكيد لمستكنٍّ فيها؟ قلت: بل الصفة مسندةٌ إليه، وهو فاعلها، كالبنت والغلام في قولك: هند زيدٌ ضاربتُه بنتُها، وزيدٌ الفرسُ راكبُهُ غلامُهُ، بدليل قولك: الهندانِ الزيدانِ ضاربتُهما هما، والهنداتُ الزيدون ضاربتُهُم هُنَّ، ولا تقول: ضاربتاهما هما، ولا: ضارباتهم هُنّ في الشائعة"[٢٣١].

**المطلب الثاني: الموصولات**

جعل ابن الحاجب (أيّ) الموصولة كـ (مَنْ) .

قال: " وأيٌّ وأيَّة كـ (مَنْ) وهي معرَبة وحدها "[٢٣٢].

الاعتراض : وهنا اعترض الرضيّ على تشبيه ابن الحاجب (أيّ) بـ (مَنْ) لأن (أيّ) تقع صفة بلا خلاف، و(مَنْ) لا تقع صفة .

قال: "وأيّ تقع صفةً أيضا بالاتفاق، لا كـ (ما) فإن فيها خلافًا، كما مَرَّ، فلا

أدري لمَ لمْ يذكره المصنف هاهنا، بل جعلها كـ (مَنْ) التي لا تقع صفةً".(٢٣٣)

الدفاع/ دفع الجامي اعتراض الرضيّ هذا بأن تشبيه ابن الحاجب (أيّ) الموصولة بـ (مَنْ) إنما هو بسبب أن كلمة (أيّ) في الأصل استفهامية، لا صفة، ثم نُقِلت إلى الوصفية .

قال الجامي: " قيل: (أيٌّ) تقع صفة اتفاقًا، فلِمَ جَعَلها المصنف كـ (مَنْ) التي لا تقع صفة أصلاً ؟ وأُجيب بأن (أيًّا) الواقعة صفة هي في الأصل استفهامية؛ لأن معنى (مَرَرْت برجلٍ أيِّ رجلٍ) رجلٍ عظيم يُسْأل عن حاله لا يعرفه كلُّ أحد، فنُقِلت عن الاستفهامية إلى الصفة"(٢٣٤).

التعليق/ هذا الجواب الذي ذكره الجامي ذكره الرضي نفسه، فهو بعد أن اعترض على ابن الحاجب عاد وأجاب عن اعتراضه، قال : "ولعله رأى أن الصفة في الأصل استفهامية، لأن معنى (برجلٍ أيِّ رجل)، أي برجُلٍ عظيم يُسْأل عن حاله؛ لأنه لا يعرفه كلُّ أحد حتى يُسْأل عنه، ثم نُقِلَتْ عن الاستفهامية إلى الصفة، فاعْتَوَر عليها إعراب الموصوف " (٢٣٥).

## المطلب الثالث : الكنايات

ذكر ابن الحاجب أن تمييز (كَمْ) مطلقًا قد يُسْبق بـ (مِن) سواء أكانت خبرية أم استفهامية .

قال : "وتدخل (مِن) فيهما، ولهما صدر الكلام"(٢٣٦).

واعترض الرضيّ بأن هذا الحكم مختصّ بـ (كَمْ) الخبرية، فهي التي يدخل على تمييزها حرف الجرّ(مِن)، وذلك هو الوارد في القرآن الكريم، كقوله تعالى: ﴿كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةًۢ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾(٢٣٧).

قال الرضيّ:"أي في مميِّزيهما،أما في الخبرية فكثير نحو ﴿ وَكَم مِّن مَّلَكٍ﴾ [٢٣٨] وقوله: ﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ ﴾[٢٣٩]، وذلك لموافقته جرًّا للميِّز المضاف إليه (كم)، وأمَّا مميِّز (كم) الاستفهامية فلم أعثر عليه مجرورًا بِمِنْ في نظم ولا نثر، ولا دلَّ على جوازه كتابٌ من كتب النَّحو، ولا أدري ما صحته"[٢٤٠].

الدفاع/ ردَّ الجامي اعتراض الرضيّ هذا بالنقل عن الزمخشري جواز أن تكون (كَمْ) في قوله تعالى: ﴿ سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ ﴾ [٢٤١] استفهامية أوخبرية[٢٤٢].

قال الجامي : "جَوّز الزمخشري أن تكون (كَمْ) في قوله تعالى: ﴿ سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ ﴾ [٢٤٣] استفهامية وخبرية".[٢٤٤]

قال الزمخشري: "فإن قلت: كمْ استفهامية أم خبرية، قلت : تحتمل الأمرين ومعنى الاستفهام فيها للتقرير "[٢٤٥]

التعليق/ إذا كانت (كَمْ) في قوله تعالى: ﴿ سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ ﴾ [٢٤٦] استفهامية كان هذا دفاعًا عن رأي ابن الحاجب في أن (مِن) الجارّة تدخل على تمييز (كَمْ) الاستفهامية أيضًا. وبهذا يندفع اعتراض الرضيّ .

وقد ذكر كثير من النحويين مجيئ تمييز(كم) الاستفهامية مجرورًا بمِن، فسيبويه[٢٤٧] أطلق دخول (مِن) على تمييز (كم) ولم يخصّ ذلك بالخبرية، والمبرّد[٢٤٨] صرَّح بذلك، بل جعل دخولها على تمييز الاستفهامية هو الأصل، ثم حُمِلتْ عليها الخبرية.

وقال أبو حيان "يجوز دخول (مِن)على تمييز (كم) الاستفهامية والخبرية، سواء وليَها أم فُصِل عنها "[٢٤٩]

وممَّن صحّح قول ابن الحاجب ودافع عنه أيضًا الشريف الجرجاني في تعليقه على كلام الرضي .

قال الجرجاني : "جوّز الزمخشري أن يكون (كَمْ) في قوله تعالى: ﴿ سَلْ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ كَمۡ ءَاتَيۡنَٰهُم مِّنۡ ءَايَةم بَيِّنَةٖ ﴾ [٢٥٠] استفهامية وخبرية"[٢٥١].

لذلك لا أجد مبررًا لنفي الرضيّ المطلَق لدخول (مِن) على تمييز(كَمْ) الاستفهاميّة، والأغرب من ذلك قوله:"إنه لم يعْثرعليه مجرورًا بمِن في نظم ولا نثر، ولا دلَّ على جوازه كتاب من كتب النحو"! مع أنّ أكثر النحويين قد ذكروه، كما نقلته عنهم.

## الفصل الثاني : منهج الجامي في الدفاع عن ابن الحاجب

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : أسلوبه وطريقة عرض دفاعاته.

المبحث الثاني : تعليلاته.

المبحث الثالث : الأصول التي اعتمد عليها في دفاعاته .

## المبحث الأول : أسلوبه وطريقة عرض دفاعاته .

تميَّز أسلوب نور الدين الجامي في دفاعه عن ابن الحاجب بالوضوح، فأسلوبه في الغالب سهل ميسّر، وعباراته في الدفاع عن ابن الحاجب واضحة، في كثير من المواضع.

وقد تصدَّى لاعتراضات الشارح الرضيّ الاستراباذي وغيره من شُرّاح الكافية على كلام ابن الحاجب، وأجاب عنها بهذا الأسلوب.

وقد اتّبع طُرُقًا مختلفة في عرض دفاعاته عن ابن الحاجب، كما يلي:

١- في الأعم الأغلب يورد الاعتراضات بعبارة لا يظهر منها أنها جواب عن اعتراض أحد شرّاح الكافية، لكن يظهر ذلك من خلال موازنته بالشروح الأخرى .

فمن ذلك قوله : "اعلم أن كلام المصنف ظاهرٌ في أن نحو(ضربْت زيدًا قائمًا) بمجْموعه كلام ".

وهو بذلك يردّ على اعتراض الرضيّ في قوله: "كان على المصنف أن يقول: كلمتين أو أكثر ".(٢٥٢)

ومن ذلك قوله في باب خبر (لا) النافية للجنس : "فيها أي في الدار، خبر بعد خبر، لا ظرف (ظريف) ولا حال، لأن الظرافة لا تتقيَّد بالظرف وإنما أتى به لئلا يلزم الكذب بلزوم ظرافة كلِّ غلام رجلٍ، وليكون مثالاً لنوعي خبرها، الظرف وغيره"

وهو هنا يردّ اعتراض الرضيّ على ذكر ابن الحاجب الجار والمجرور في هذا المثال، قال : " قال: قوله : (ظريف فيها) لافائدة في إيراد هذا الظرف بعد الخبر، ولا معنى له..." (٢٥٣).

٢- وقد يتبع أسلوبًا آخر في الردّ على الاعتراضات الموجّهة لابن الحاجب بأن يبدأ الاعتراض بقوله : (قِيل) ثم يجيب عنه بقوله : (وأُجِيب)

كما جاء في أثناء شرحه لقول ابن الحاجب : "العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه" قال : "قيل يخرج بقوله : (مع متبوعه) المعطوف بلا وبَلْ ولكنْ وأَمْ وأَمَّا وأو ؛ لأن المقصود بالنسبة معها أحد الأمرين مِن التابع والمتبوع، لا كلاهما، وأُجيب بأن المراد بكون المتبوع مقصودًا بالنسبة أن لا يذكر لتوطئة ذكر التابع ويكون التابع مقصوداً بالنسبة أن لا يكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال به ...."[٢٥٤]

وهذا السؤال الذي ذكره الجامي وأجاب عنه ما هو إلا اعتراض أورده الرضيّ على عبارة ابن الحاجب .

٣- ومن أساليبه في إيراد الاعتراضات والجواب عنها أنه يَظْهَر أحيانًا في صورة المعترض، فيورد اعتراضًا على كلام ابن الحاجب ثم يَرُدّ هذا الاعتراض، فمن أمثلة ذلك أنه بعد أن ذكر تعريف ابن الحاجب للتوابع قال : (لفظة (كُلّ) ههنا ليست في موقعها لأن التعريف إنما يكون للجنس وبالجنس، لا للأفراد وبالأفراد، فالمحدود في الحقيقة التابع، والحدّ مدخول (كُلّ) وهو ثانٍ بإعراب سابقه من جهة واحدة) لكنه لما أدخل (كلّ) عليه أفاد صدق المحدود على كلّ أفراد الحدّ، فيكون مانعًا ..... " وهذا الاعتراض الذي ذكره الجامي نقله عن الرضيّ [٢٥٥]

٤- وقد يستدرك على نص ابن الحاجب -أحيانًا- بإضافة كلمة أو جملة، أو بتبديل كلمة مكان أخرى .

ومن ذلك ما عقّب به على كلام ابن الحاجب عن خواصّ الاسم من دخول اللام . فقال : "لو قال دخول حرف التعريف لكان شاملاً للميم في مثل قوله -عليه السلام -"ليس من امْبِرِّ امْصِيام في امْسَفَر"[٢٥٦]

## المبحث الثاني : تعليلاته

كان نور الدين الجامي مهتمًّا اهتمامًا كبيرًا بالعِلل النحوية، فلم يترك حكمًا في الغالب دون تعليل.

وقد نَهَج هذا النهج أيضًا في دفاعاته عن ابن الحاجب وردوده على الاعتراضات عليه.

فمثلاً يعلّل لعدم تصدير ابن الحاجب كافيته بالحمدلة، بأن ذلك من باب هضم النفس واستصغارها أمام كتب السلف(٢٥٧).

وعلّل لدفاعه عن ابن الحاجب في تقديم الكلمة على الكلام بكون أفراد الكلمة جزءًا من أفراد الكلام(٢٥٨).

وعلّل لتمثيل ابن الحاجب حذف الخبر وجوبًا بقولهم : "كلُّ رجلٍ وضَيْعتُه) بكون الواو فيه تدل على الخبر المحذوف(٢٥٩)

ومِثْل تعليله لإيراد ابن الحاجب الجارّ والمجرور في المثال : (لا غلامَ رجلٍ ظَريفٌ فيها) بأنه إنما أتى بالجارّ والمجرور (فيها) لئلاَّ يلزم الكذب بنفي ظرافةِ كُلِّ غُلامِ رجلٍ، وليكون مثالاً لنوعي خبرها الظرف وغيره"(٢٦٠)

ومن ذلك تعليله حَمْل ابن الحاجب لفظ (مكان) على المبهم من الظروف بكثرته في الاستعمال مِثل الجهات الست، لا لإبهامه(٢٦١) .

## المبحث الثالث : الأصول والمصادر التي اعتمد عليها في دفاعاته

احتج الجامي في شرحه على كافية ابن الحاجب بالأصول النحوية والأدلة الإجمالية للنحو .

وسأخصّ بالكلام المصادر التي اعتمد عليها في دفاعاته عن ابن الحاجب.

فقد اعتمد في دفاعه عن ابن الحاجب على غالب الأصول والأدلة الإجمالية للنحو العربي، فهو يستشهد بالسماع من القرآن الكريم والحديث الشريف وأقوال العرب وأشعارهم.

واحتجّ بالقياس وأخذ به، ويحتج بإجماع النحويين، ويستدل بالاستحسان.

كذلك اعتمد على مصادر كثيرة في شرحه على الكافية، وأفاد منها في دفاعاته وإجاباته عن الاعتراضات .

فأهمّها شروح الكافية التي سبقته وبخاصة شرح المصنف وشرح العلاّمة الرضيّ .

وقد نقل أقوال ابن الحاجب و وافقه في غالب الآراء، وردّ ما ورد على هذا الشرح من اعتراضات بأسلوب سهل ميسَّر.

ونقل كثيرًا من الأحكام والتعليلات من شرح الرضي للكافية، لكنه عند ردّ اعتراضات الرضي لا يصرّح بذكره .

ونقل عن حاشية الجرجاني على شرح الرضي كثيرًا، بل غالب ردوده وإجاباته عن الاعتراضات أفادها من حاشية الشريف الجرجاني.

ومن الكتب والمصادر التي اعتمد عليها -أيضا- المفصل للزمخشري والمفتاح للمطرِّزي واللباب للإسفراييني، وينقل عن الإيضاح شرح المفصل لابن الحاجب، وعن الكشاف للزمخشري قليلاً.

ونجد في أثناء شرحه ذكرًا لأقوال سيبويه والمبرد وابن السراج والفارسي وغيرهم، مما يدلّ على إفادته منهم .

## الخاتمـــة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد :

فقد وصلت إلى نهاية هذا البحث الذي أبرز دفاعات نور الدين الجامي صاحب الفوائد الضيائية عن مؤلِّف الكافية ابنِ الحاجب .

وقد ظهر في البحث اهتمام الجامي بصاحب الكافية، ودفاعه عن أقواله وآرائه .

وردّ ما أثاره شُرَّاح الكافية من اعتراضات وانتقادات على نصوص ابن الحاجب .

وظهر من خلال البحث أن أكثر المعترضين على عبارات ابن الحاجب هو الشارح الرضيّ الاستراباذي، فقد انتقده في أكثر التعريفات والحدود والأحكام والتعليلات، وقد وُفِّق الجامي في ردّ هذه الاعتراضات .

وكذلك وردت اعتراضات أخرى من شُرَّاح آخرين، كابن جماعة وشهاب الدين الهندي.

وقد تنوعت هذه الاعتراضات، فمنها اعتراضات في الحدود والتعريفات، ومنها اعتراضات في المرفوعات والمنصوبات والمجرورات، واعتراضات في المبنيات والكنايات ونحوها .

وأجاب عنها الجامي بإجابات مقنعة، وكان يفيد في إجاباته من بعض المصادر كحاشية الجرجاني على شرح الرضي، وبعض شروح الكافية الأخرى، وكان يعتمد على الأصول والقواعد النحوية في الرد على الاعتراضات .

وقد بيّن البحث أصحاب هذه الاعتراضات ووثَّق ذلك من كتبهم، وذكر كذلك الذين أوردوا اعتراضات أخرى، وبيّن من أجاب عنها من العلماء. والله أعلم.

# ثبت المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
- ابن الحاجب النحوي آثاره ومذهبه د/ طارق عبد عون الجنابي،مطبعة أسعد، بغداد .
- الأزهية في علم الحروف للهروي، تحقيق الأستاذ عبد المعين الملوحي، ١٤٠١هـ -١٩٨١م
- الأعلام للزركلي، مطبعة دار العلم الملايين – بيروت، ٢٠٠٢م .
- الأمالي النحوية لابن الحاجب، تحقيق هادي حسن حمّودي، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ
- الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال، طبع بحاشية الكشاف للزمخشري.
- أوضح المسالك لابن هشام، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، دار إحياء التراث العربي – لبنان – الطبعة الخامسة .
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق وتقديم د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد .
- البحر المحيط لأبي حيان، دار الفكر – بيروت – الطبعة الثانية .
- البدر الطالع بأعيان من بعد القرن السابع للشوكاني، دار الكتب العلمية.
- بغية الوعاة للسيوطي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت
- التبيان في علم البيان للإمام عبد الواحد بن الزملكاني، تحقيق وتعليق أبي القاسم عبد العظيم، الناشر إدارة البحوث الإسلامية والدعوة والإفتاء بالجامعة السلفية بنارس- الهند، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ .
- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري، تحقيق د/عبد الفتاح بحيري

إبراهيم، دار الزهراء، مصر.
- تلخيص الشواهد لابن هشام، تحقيق/ عباس الصالحي، دار الكتاب العربي – بيروت
- الجامي، عصره وحياته، للأستاذ / عبد العزيز مصطفى، مصر .
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة عيسى البابي الحلبي.
- حاشية الشريف الجرجاني مطبوع على شرح الرضي – دار الكتب العلمية – بيروت .
- حاشية العصام الإسفراييني على شرح الجامي – طبع استانبول – ١٢٩٩م .
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني، حيدر آباد، ١٩٥٥م
- الذيل على الروضتين لأبي شامة، تصحيح محمد زاهد – الثقافة الإسلامية – القاهرة.
- شذرات الذهب في أخبار مَنْ ذَهَب لابن العماد الحنبلي، مطبعة دار المسيرة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ
- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د/ عبد الرحمن السيد و د/ بدوي المختون، دار هجر، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ .
- شرح التسهيل للمرادي (القسم النحوي) تحقيق / محمد عبد النبي أحمد عبيد، مكتبة الإيمان، القاهرة .
- شرح الكافية للمصنف، دار الطباعة العامرة، استانبول، ١٣٦١هـ
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د/أحمد عبد المجيد هريدي، مطابع جامعة أم القرى .

- شرح الكافية لابن جماعة، تحقيق د/ محمد عبد النبي عبد الحميد، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٨هـ .
- شرح الكافية لرضي الدين الاستراباذي، حققه د. حسن بن محمد الحفظي و د.يحيى بشير مصري، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ
- شرح الكافية للشارح الهندي، طبعة حجرية.
- شرح قصيدة،بانت سعاد لابن هشام، تحقيق د/عبد الله الطويل المكتبة الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ
- الطالع السعيد للأدفويّ، تحقيق سعد محمد حسن،الدار المصرية، ١٩٦٦م
- غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري، تحقيق براجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت .
- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب لنور الدين الجامي،تحقيق د.أسامة طه الرفاعي،مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية-بغداد.
- القصيدة الموشحة بالأسماء المؤنثة، لابن الحاجب، تحقيق د/طارق نجم عبد الله، مكتبة المنار بالزرقاء – الأردن الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ
- الكافية في النحو لابن الحاجب، تحقيق د/ طارق نجم عبد الله، مكتبة دار الوفاء جدة، ط١، ١٤٠٧هـ
- الكتاب لسيبويه، تحقيق الأستاذ/ عبد السلام هارون، مطبعة دار المدني، القاهرة.
- الكشاف للزمخشري، مكتبة المعارف، الرياض.
- لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت .
- مجمع الأمثال للميداني، تحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم، مطبعة عيسى البابلي

الحلبي، القاهرة، الطبعة الخامسة .

- المستقصى في الأمثال للزمخشري، تحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت .
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، طبعة دار الكتاب العلمية
- معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة، مكتبة المثنى – بيروت .
- مغني اللبيب لابن هشام، تحقيق د/ مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، بيروت، الطبعة الخامسة .
- المفصل في النحو للزمخشري، دار الجيل، بيروت،
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني، طبع بهامش خزانة الأدب للبغدادي، طبعة دار صادر، بيروت.
- المقتضب للمبرد، تحقيق الأستاذ/ عبد الخالق عضيمة،عالم الكتب، بيروت .
- النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور، لجلال الدين السيوطي، تحقيق د. فاخر جبر مطر، دار الكتب العلمية –بيروت.
- نوادر المخطوطات التركية للدكتور/ رمضان ششن، طبع تركيا.
- نور الدين الجامي عصره وحياته، تأليف عبد العزيز مصطفى، رسالة ماجستير – جامعة القاهرة– قسم اللغات الشرقية .
- همع الهوامع للسيوطي، تحقيق د/عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- وفيات الأعيان لابن خلكان، تحقيق د.إحسان عباس،طبع دار الثقافة –بيروت.

## الحواشـــــى

(١) وفيات الأعيان ٣/٢٤٨

(٢) المصدر نفسه ٣/٢٤٨-٢٤٩

(٣) المصدر نفسه ٣/٢٤٩

(٤) ذيل الروضتين لأبي شامة : ١٨٢

(٥) ينظر الطالع السعيد للأدفويّ : ٣٥٣ وغاية النهاية لابن الجزري ١/٥٠٨

(٦) ينظر الدرر الكامنة لابن حجر ٤/٦ وبغية الوعاة ١/١٠٣

(٧) نقله عنه الخضري، ينظر حاشية الخضري على شرح ابن عقيل للألفية ١/٧

(٨) ذكر الزملكاني في كتابه التبيان في علم البيان : ١٥٨ أن ابن مالك درس على ابن الحاجب .

(٩) ينظر غاية النهاية لابن الجزري ٢/٢٤٤

(١٠) طبع في مجلدين، بتحقيق هادي حسن حمّودي

(١١) طبع بتحقيق د. موسى بناي العليلي في مطبعة العاني ببغداد .

(١٢) له نسخ في دار الكتب المصرية والمكتبة الأزهرية .

(١٣) له نسخة في مكتبة برلين (٦٨٩٤) ونسخة في بورصة بتركيا (١٠٩٦) ينظر نوادر المخطوطات د/ رمضان ششن ١/٦٧

(١٤) طبع بتحقيق د. حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، سنة ١٤١٥هـ

(١٥) لديّ نسخة منه، مصوّرة عن مكتبة جامعة أم القرى – قسم المخطوطات .

(١٦) طبع أولاً في استانبول سنة ١٣١١هـ، ثم طبعته المكتبة الإسلامية بباكستان، ثم طبع بتحقيق د.جمال مخيمر، سنة ١٤٢٢هـ بمكتبة الباز بمكة المكرمة.

(١٧) قام بتحقيق هذا الشرح الدكتور/ موسى بنّاي العليلي، وطبع بمطبعة الآداب – بغداد

(١٨) طبع بتحقيق د/طارق نجم عبد الله، بمكتبة المنار- الأردن- سنة ١٤٠٥هـ

(١٩) له عدة طبعات، آخرها بتحقيق د/ طارق نجم عبد الله، بدار الوفاء للنشر والتوزيع بجدة .

(٢٠) طبع بمصر سنة (١٣١٦هـ) ببولاق.

(٢١) نشره د/محمود العامودي، في مجلة الجامعة الإسلامية بغزة م١٥، عدد٢ في سنة ٢٠٠٧م، وهو مطبوع مع شرحه نهاية الراغب للإسنوي بتحقيق د/ شعبان صلاح.

(٢٢) طبع قديمًا بمطبعة السعادة بمصر، سنة (١٣٢٦هـ)

(٢٣) ينظر في ترجمته شذرات الذهب لابن العماد ٣٦٠/٧ والبدر الطالع للشوكاني ٢٢٧/١ والأعلام للزركلي ٦٧/٤

(٢٤) ينظر شذرات الذهب ٣٦١/٧ والجامي عصره وحياته : ٦٩

(٢٥) ينظر مقدمة تحقيق الفوائد الضيائية ٥٠/١

(٢٦) ينظر شذرات الذهب ٣٦٠/٧ والجامي عصره وحياته : ٧٠

(٢٧) ينظر البدر الطالع ٣٢٧/١

(٢٨) ينظر شذرات الذهب ٣٦٠/٧ ومعجم المؤلفين لرضا كحالة ١٢٢/٥

(٢٩) ينظر الجامي عصره وحياته : ٧١

(٣٠) تنظر مؤلفاته في شذرات الذهب٣٦١/٧ والبدر الطالع ٣٢٧/١ والجامي عصره وحياته:١٣٢ ومقدمة تحقيق الفوائد الضيائية ٧٣/١

(٣١) ينظر مقدمة محقق الكافية : ١٠ و مقدمة محقق الفوائد الضيائية ٣١/١

(٣٢) طبع أولاً في استانبول بدار الطباعة العامرة، سنة ١٣١١هـ، ثم حققه الدكتور/ جمال عبد العاطي مخيمر، ونشره بمكتبة الباز بمكة المكرمة، تحت اسم : شرح المقدمة الكافية للمصنف .

(٣٣) طبع في استانبول مع حاشية الشريف الجرجاني عليه، وأعادت طباعته دار الكتب العلمية ببيروت، ثم حققه د/حسن عمر يوسف في ليبيا ثم طبعته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض بتحقيق د/ حسن محمد الحفظي ود/يحيى بشير مصري .

(٣٤) رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بالأزهر، بتحقيق د. زيان الحاج أحمد إبراهيم .

(٣٥) حققه في رسالة علمية بجامعة الأزهر -كلية اللغة العربية - د. عبد المنعم محمود سعيد.

(٣٦) طبع أولا بتحقيق د.محمد عبد النبي عبد المجيد، وطبع ثانيًا بتحقيق د. محمد محمد داود، بدار المنار.

(٣٧) طبع بتحقيق الدكتور/محمد أمين الكبيسي- بغداد ١٩٩٠م

(٣٨) طبع طبعة حجرية، وطبع أيضا في ضمن الشروح على الكافية في استانبول.

(٣٩) الكتاب يحقق الآن في رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية.

(٤٠) طبع في ضمن الشروح على الكافية في استانبول.

(٤١) ينظر الفوائد الضيائية ١٦٣/١

(٤٢) طبعت في استانبول سنة ١٢٩٩هـ

(٤٣) طُبعت في ضمن مجموعة حواشي على الفوائد الضيائية بدهلي سنة ١٣٢٩هـ
(٤٤) طُبعت في الهند سنة ١٢٨٨هـ
(٤٥) طُبعت في ضمن مجموعة حواشي على الفوائد الضيائية بدهلي سنة ١٣٢٩هـ
(٤٦) طُبعت في ضمن الشروح على الكافية في استانبول.
(٤٧) طُبعت في إيران سنة ١٢٧٧هـ
(٤٨) ينظر الكافية : ٥٩
(٤٩) الفوائد الضيائية ١٦٣/١
(٥٠) أخرجه أبو داود في السنن حديث رقم (٤٨٤٠) وابن ماجه في سننه ٦١٠/١
(٥١) ينظر الكافية في النحو بتحقيق د/طارق نجم : ٥٩ الحاشية (١)
(٥٢) الكافية : ٥٩
(٥٣) الفوائد الضيائية ١٦٨/١
(٥٤) شرح الرضيّ لكافية ابن الحاجب- القسم الأول ٥/١
(٥٥) النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة ٦٨/١
(٥٦) الكافية : ٥٩
(٥٧) الفوائد الضيائية ١٧٦/١
(٥٨) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب - القسم الأول ١٧/١
(٥٩) شرح الكافية لابن جماعة : ١٣
(٦٠) الفوائد الضيائية ١٧٥/١
(٦١) حاشية الجرجاني على شرح الرضي ٨/١
(٦٢)النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة للسيوطي ٦٢/١
(٦٣) المصدر نفسه ٦٢/١
(٦٤) الكافية : ٥٩
(٦٥) الحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند ٤٣٤/٥ من حديث كعب بن عاصم الأشعري
(٦٦) الفوائد الضيائية ١٨٤/١-١٨٥
(٦٧) البيت من المنسرح، وهو لبجير بن غنمة الطائي، وهو من شواهد الأزهية للهروي : ١٣٣ والمفصّل : ٣٢٦ وشرح الكافية الشافية ١٦٥/١ ومغني اللبيب : ٧١ والتصريح ٤٨٥/١ وهمع الهوامع ١٧٤/١

(٦٨) البيت من البسيط، ينسب للفرزدق، وليس في ديوانه، وهو من شواهد التوطئه للشلوبين:٩٩ والبسيط لابن أبي الربيع ١١٩/١وشرح التسهيل لابن مالك ٣٢٥/١ وشرح عمدة الحافظ :٩٩ وشرح الألفية للمرادي ٢٣٥/١ وشرح اللمحة البدرية١٦٨/١ والتصريح بمضمون التوضيح ١٦١/١

(٦٩) هذا من أقوال العرب، ورد في الكتاب ١٧٥/١ ولسان العرب ٣٧٥/٥ (غفر).

(٧٠) البيت من الطويل، وهو لابن ميادة في ديوانه : ١٩٢، ومعاني القرآن للفراء ٣٤٢/١ وشرح المفصل لابن يعيش٤٤/١ وشرح التسهيل لابن مالك ٤١/١ ومغني اللبيب : ٧٥ والمقاصد النحوية ٢١٨/١ والتصريح بمضمون التوضيح ٢٧٨/١، ٤٩٧

(٧١) البيت من الطويل، وهو لرشيد بن شهاب اليشكري، ينظرشرح الكافية الشافية ٣٢٤/١وشرح التسهيل للمرادي (القسم النحوي) : ٢٣٧ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٦٠/١ وتخليص الشواهد : ١٦٨ والمقاصد النحوية ٥٠٢/١

(٧٢) شرح الكافية لابن جماعة : ١٥-١٨

(٧٣) ينظر النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة ٨١/١، ٨٢

(٧٤) ينظر الفوائد الضيائية ١٨٥/١

(٧٥) النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة ٨٢/١

(٧٦) الكافية : ٦٣

(٧٧) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب - القسم الأول ١١٣/١

(٧٨) الفوائد الضيائية ٢١٤/١

(٧٩) شرح الكافية لابن جماعة : ٤٠

(٨٠) حاشية الجرجاني على شرح الرضي ٤١/١

(٨١) الكافية : ٦٨

(٨٢) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب - القسم الأول ٢٠٠/١

(٨٣) ينظر كتاب سيبويه ٧/١ وشرح المفصل لابن يعيش ٧٣/١

(٨٤) شرح الكافية لابن جماعة : ٦٠

(٨٥) شرح الكافية لشهاب الدين الهندي : ٢٦

(٨٦) الفوائد الضيائية ٢٥٢/١

(٨٧) الكافية في النحو : ٧٤

(٨٨) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة

(٨٩) من الآية ٦ من سورة البقرة
(٩٠) شرح الكافية لابن جماعة : ٧٦-٧٧
(٩١) الفوائد الضيائية ١/ ٢٧٥ والآية من سورة البقرة (١٨٤) .
(٩٢) مثل يضرب لمن خبُره أفضل من رؤيته . ينظر مجمع الأمثال ١/١٢٩
(٩٣) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب – القسم الأول١/٢٥٠
(٩٤) الكافية في النحو : ٨٤
(٩٥) شرح للرضي الكافية ابن الحاجب – القسم الأول١/٣٤٧
(٩٦) الفوائد الضيائية ١/٣١٠
(٩٧) حاشية الجرجاني على شرح الرضي ١/١١٤
(٩٨) ينظر النكت على الألفية والكافية والشذور١/٣٩٢
(٩٩) الكافية في النحو : ١٠١
(١٠٠) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب – القسم الأول ٢/٦٠٧
(١٠١) الفوائد الضيائية ١/٣٧٣
(١٠٢) حاشية الجرجاني على الرضي ١/١٩٣
(١٠٣) الكافية في النحو : ١٠٧
(١٠٤) شرح ابن الحاجب على الكافية: ٤٢
(١٠٥) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب – القسم الأول ٢/٦٩٣
(١٠٦) شرح كافية ابن الحاجب للبسطامي (مخطوط ل ٤٦/ب، ٤٧ / أ)
(١٠٧) الفوائد الضيائية ١/٣٩٨
(١٠٨) حاشية الجرجاني على شرح الرضي ١/٢١٦
(١٠٩) الكافية في النحو : ١١٣
(١١٠) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب – القسم الأول ٢/٧٩٩
(١١١) الفوائد الضيائية ١/٤٣٢
(١١٢)الكافية في النحو : ٩٤
(١١٣)شرح الرضي لكافية ابن الحاجب – القسم الأول ١/٤٩٤
(١١٤) الفوائد الضيائية ١/٣٤٦

(١١٥) شرح الرضي – القسم الأول – ٤٩٤/١
(١١٦) أوضح المسالك ٩٩/٣
(١١٧) الكافية في النحو : ١٢٨
(١١٨) شرح ابن الحاجب على الكافية : ٥٦
(١١٩) من الآية ١٤ من سورة البروج
(١٢٠) من الآية ٢٢ من سورة الإسراء
(١٢١) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب – القسم الأول ٩٦٢/٢
(١٢٢) الفوائد الضيائية ٣١/٢
(١٢٣) حاشية الجرجاني على شرح الرضي ٢٩٩/١
(١٢٤) الكافية في النحو : ١٣٧
(١٢٥) شرح ابن الحاجب على الكافية : ٦٢
(١٢٦) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب – القسم الأول ١٠٧٣/٢
(١٢٧) الفوائد الضيائية ٦٢/٢
(١٢٨) الكافية في النحو : ١٣٧
(١٢٩)شرح الرضي لكافية ابن الحاجب – القسم الأول ١٠٧٣/٢
(١٣٠)الفوائد الضيائية ٦٥/٢
(١٣١) الكافية في النحو : ١٨٠
(١٣٢) ينظر شرح الرضي لكافية ابن الحاجب – القسم الثاني ٧٢٢/١
(١٣٣) الفوائد الضيائية ١٩٥/٢
(١٣٤) مغنى اللبيب : ٩٠٠
(١٣٥) من الآية ١٥ من سورة الرعد
(١٣٦) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب – القسم الثاني ٧٢٢/١
(١٣٧) الكافية في النحو : ١٦٧
(١٣٨) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب – القسم الثاني ٥٤٨/١-٥٤٩
(١٣٩) الفوائد الضيائية ١٥٦/٢
(١٤٠) حاشية الجرجاني على شرح الرضي ١٤٥/٢

(١٤١) الكافية في النحو : ٢٠٦
(١٤٢) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب – القسم الثاني ١٠٢٤/٢
(١٤٣) الفوائد الضيائية ٢٨٦/٢-٢٨٧
(١٤٤) النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور للسيوطي ٢٥٩/١
(١٤٥) الكافية في النحو : ٧٠
(١٤٦) شرح الرضيّ لكافية ابن الحاجب – القسم الثاني ٢٢٣/١
(١٤٧) البيت من الطويل، وهو لأبي الأسود الدؤلي . ينظر ديوانه : ١٣١ والحماسة للبحتري : ١٤٩ واللآلئ للبكـري: ١٦٦ وارتشـاف الضـرب٢/ ٩٥٧ والتصـريح بمضـمون التوضيح ٤٢٥/٢ وشرح الأشموني للألفية ١٠٣/٢ وخزانة الأدب ١٢٧/٨
(١٤٨) من الآية ١٩ سورة الحاقة
(١٤٩) شرح الكافية لابن جماعة : ٦٨-٦٩
(١٥٠) النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور ٣٨١/١
(١٥١) الفوائد الضيائية ٢٦٢/١
(١٥٢) ينظر شرح الرضيّ لكافية ابن الحاجب – القسم الثاني ٢٢٣/١
(١٥٣) الكافية في النحو : ٢٠٥
(١٥٤) قال الجوهري في الصحاح ١/ :" الأحْسَب من الناس الذي في شعر رأسه شُقْرةٌ "
(١٥٥) ينظر لسان العرب ١١/ ٢٢٨ (خيل)
(١٥٦) ينظر تهذيب اللغة ٢/ ١٥٨
(١٥٧) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب – القسم الثاني ٢/ ١٠٢٢
(١٥٨) الفوائد الضيائية ٢٨٤/٢
(١٥٩) حاشية العصام على شرح الجامي : ٣١٢
(١٦٠) الكافية في النحو : ٢١١
(١٦١) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب = القسم الثاني ١٠٩٣/٢
(١٦٢) الفوائد الضيائية ٣٠٨/٢
(١٦٣) ينظر الكافية في النحو : ٧٥
(١٦٤) مثل يُضرب في ظهور أمارات الشرّ ومخايله، ينظر المستقصى فـي الأمثـال ١٣٠/٢ ومجمع الأمثال ٣٧٠/١

(١٦٥) شرح ابن الحاجب على الكافية : ٢٤
(١٦٦) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب – القسم الأول ٢٥٨/١
(١٦٧) الفوائد الضيائية ٢٨١/١
(١٦٨) النكت على الكافية والألفية والشذور ٢٤٠/١
(١٦٩) ينظر الكافية في النحو : ٨٠
(١٧٠) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب – القسم الأول- ٣٢٦/١
(١٧١) الفوائد الضيائية ٢٩٨/١
(١٧٢) ينظر النكت على الكافية والألفية والشذور ٢٥٣/١
(١٧٣) ينظر الكافية في النحو : ٧٢
(١٧٤) شرح ابن الحاجب على الكافية : ٢٢
(١٧٥) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب – القسم الأول ٢٤١/١
(١٧٦) الفوائد الضيائية ٢٧١/١-٢٧٢
(١٧٧) الكافية في النحو : ٨٢
(١٧٨) سَمْج على وزن ضَخْم أي: قبيح . ينظر لسان العرب ٣٠٠/٢ (سمج)
(١٧٩) شرح الرضيّ لكافية ابن الحاجب – القسم الأول ٣٣٨/١
(١٨٠) الفوائد الضيائية ٣٠٢/١-٣٠٣
(١٨١)ينظر النكت على الألفية والكافية والشذور ٣٢٣/١
(١٨٢) الآية ٤٩ من سورة القمر
(١٨٣) ينظر الكافية في النحو : ٩٧
(١٨٤) الآية ٢٨٤ من سورة البقرة
(١٨٥) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب – القسم الأول١ /٥٥٢
(١٨٦) الآية ٤٩ من سورة القمر
(١٨٧) الفوائد الضيائية ٣٥٧/١-٣٥٩
(١٨٨) الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال ٨٤/٤
(١٨٩) الكافية في النحو : ١٠٣
(١٩٠) شرح الرضيّ لكافية ابن الحاجب – القسم الأول ٦٤١/٢

(١٩١) الفوائد الضيائية ٣٨٤/١
(١٩٢) شرح الكافية لابن جماعة :١٥٥
(١٩٣) شرح قصيدة كعب بن زهير :١٦٣
(١٩٤) الكافية في النحو : ١٠٩
(١٩٥) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب- القسم الأول ٧٢١/٢
(١٩٦) الفوائد الضيائية ٤١٤/١
(١٩٧) الكافية في النحو : ٨٩
(١٩٨) ينظر الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١٨٦/٢
(١٩٩) الفوائد الضيائية ٣٢٧/١-٣٢٨
(٢٠٠) الكافية في النحو : ٩٤
(٢٠١) العَقرْناة بفتح أوله وثانيه الناقة القوية. ينظر تهذيب اللغة ٣٥٢/٢
(٢٠٢) السِّعْلاة أنثى الجانّ . ينظر لسان العرب ٣٣٦/١١ (سعل)
(٢٠٣) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب – القسم الأول ٤٨٠/١
(٢٠٤) الفوائد الضيائية ٣٤٣/١ -٣٤٤
(٢٠٥) الكافية في النحو : ١٠٠
(٢٠٦) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب – القسم الأول ٥٨٢/٢
(٢٠٧) الفوائد الضيائية ٣٧٠/١
(٢٠٨) ينظر الاقتراح في أصول النحو : ٣٤٥
(٢٠٩) الكافية في النحو : ٩٩
(٢١٠) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب – القسم الأول ٥٦٨/١
(٢١١) الفوائد الضيائية ٣٦٦/١
(٢١٢) الكافية في النحو : ١٢٦
(٢١٣) شرح ابن الحاجب على الكافية : ٢٥
(٢١٤)شرح الرضي لكافية ابن الحاجب – القسم الأول ٤٦٥/١
(٢١٥) الفوائد الضيائية ٢٣/٢
(٢١٦) شرح المفصل لابن يعيش ١١/٢

(٢١٧) شرح الكافية لابن جماعة : ٢٠٧
(٢١٨) الكافية في النحو : ١٦٥
(٢١٩) الفوائد الضيائية ١٥١/٢
(٢٢٠) المصدر نفسه ١٥٢/٢
(٢٢١) حاشية الجرجاني على شرح الرضيّ للكافية ١٣٧/٢
(٢٢٢) الكافية في النحو : ١٢١
(٢٢٣) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب – القسم الأول ٨٧٤/٢
(٢٢٤) المصدر نفسه ٨٧٦/٢
(٢٢٥) الفوائد الضيائية ٥/٢
(٢٢٦) الكتاب ٢٠٩/١
(٢٢٧) الكافية في النحو : ١٤٥
(٢٢٨) المصدر نفسه : ١٤٥
(٢٢٩) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب – القسم الثاني ١٤٨/١
(٢٣٠) الفوائد الضيائية ٨٤/٢
(٢٣١) المحاجاة بالمسائل النحوية : ١٤٧
(٢٣٢) الكافية في النحو : ١٥٥
(٢٣٣) شرح الرضيّ لكافية ابن الحاجب – القسم الثاني ٢٦٥/١
(٢٣٤) الفوائد الضيائية ١٠٨/٢
(٢٣٥) شرح الرضيّ لكافية ابن الحاجب – ا لقسم الثاني ٢٦٥/١
(٢٣٦) الكافية في النحو : ١٦٠
(٢٣٧) الآية ٢٤٩ من سورة البقرة
(٢٣٨) الآية ٢٦ من سورة النجم
(٢٣٩) الآية ٤ من سورة الأعراف
(٢٤٠) شرح الرضيّ لكافية ابن الحاجب – القسم الثاني ٢٦٥/١
(٢٤١) الآية ٢١١ من سورة البقرة
(٢٤٢) ينظر الكشاف ١٢٨/١

(٢٤٣) الآية ٢١١ من سورة البقرة
(٢٤٤) الفوائد الضيائية ١٢٥/٢
(٢٤٥) الكشاف ١٢٨/١
(٢٤٦) من الآية ٢١١ من سورة البقرة
(٢٤٧) ينظر الكتاب ٢/ ١٧٤
(٢٤٨) ينظر المقتضب ٦٦/٣
(٢٤٩) البحر المحيط١٢٧/٢
(٢٥٠) من الآية ٢١١ من سورة البقرة
(٢٥١) حاشية الجرجاني على شرح الرضي ٩٧/٢
(٢٥٢) ينظر ص : ١٦
(٢٥٣) ينظر ص : ٤٠
(٢٥٤) ينظر ص: ٢٨
(٢٥٥) ينظر مسألة (تعريف التابع) ص : ٢٧
(٢٥٦) ينظر مسألة (تعريف الاسم وخواصّه) ص : ١٧
(٢٥٧) ينظر ص : ١٤
(٢٥٨) ينظر ص : ١٦
(٢٥٩) ينظر ص: ٣٩
(٢٦٠) ينظر ص : ٤١
(٢٦١) ينظر ص: ٤٩